

خسائر جماعية للصناديق الاستثمارية رغم تركيزها على الأسهم الممتازة والقيادية

5. هل يتم بناء المراكز الاستثمارية على أسعار مبالغ

فيها ومن ثم تتراجع وتنعكس بخسائر؟

6. هل التراجعات التي تشهدها بعض الأسهم القيادية والممتازة مبالغ فيها؟

الأداء المؤسسي لا يختلف كثيراً عن الأداء الفردي أو المضاربي، بل ربما يكون المضاربي أفضل في بعض الحالات.

جدير ذكره أن استمرار الخسائر أو تحقيق أرباح طفيفة للصناديق التي تمثل أبرز أداة ومنتفس استثماري مؤسسي، يعني أنه لا توزيعات عن العام الحالي لحملة الوحدات.

خلاصة النتائج تعطي المستثمرين رسالة واحدة، أن العوائد والأرباح مع اتجاه السوق، فلا أفضلية لهذا على ذاك ولا لأصحاب الجوائز على غيرهم.

الأداء متباين وسلبي.

الأبرز في هذا الملف أنه ليست فقط الصناديق هي التي تعتمد على السوق، بل شرائح كبيرة وواسعة من الشركات تعتمد على السوق كمصدر أساسي ورئيسي للربح.

ظاهرة التأثير اللافت جماعياً يفتح تساؤلات كثيرة وهي:

1. أين الدور المؤسسي في تقييم الأسهم القيادية والممتازة؟

2. أين دور الصناديق في تحديد نطاق القيمة العادلة لمستويات الأسعار؟

3. هل بناء المراكز يعتمد على سمعة وتصنيفات سوق بأن هذه الشريحة من الأسهم الممتازة والقيادية أم أن هناك مؤشرات مالية وفنية؟

4. هل بناء المراكز يتم على راهنات دون تحوط أو قراءة عميقة لمستقبل السهم وأداءه؟

لم تختلف الصناديق المدارة من جانب شركات الاستثمار عن التي تحت مظلة البنوك أو حتى البنوك الاستثمارية، المحصلة واحدة، خسائر متفاوتة سواء عن شهر سبتمبر أو من بداية العام.

الخسائر ليست الملاحظة الوحيدة التي يتم التوقف أمامها، لكن نوعية الأسهم القيادية والممتازة التي تمثل القوام الأساسي والرئيسي للصناديق الاستثمارية بشتى تنوعاتها وتخصصاتها، حيث تتمركز في أبرز وأهم الأسهم القيادية التشغيلية ذات التوزيعات النقدية.

ظاهرة الخسائر الجماعية تعكس أنه لا توجد فوارق كبيرة بين هذا وذاك، حيث أن الفوارق ضئيلة جداً، فيما يبدو أن الجميع مرتبط بحالة السوق «إن كانت الرياح شديدة فالجميع يطير نحو الأعلى ويحقق أرباح» والعكس صحيح. السوق كان أداؤه مضطرباً خلال سبتمبر، وبالتالي جاء

على مؤشر فوتسي راسل

بورصة الكويت... يبقى الحال على ما هو عليه «سوق ناشئة ثانوية»

عن المستوى الحالي.

والجدير ذكره أن تصنيفات الأسواق على مؤشرات فوتسي راسل تدريبية بواقع 4 فئات هي:

- 1 - أسواق حدودية
- 2 - أسواق ناشئة ثانوية
- 3 - أسواق ناشئة متقدمة
- 4 - أسواق مالية متقدمة.

ما يعني أن بورصة الكويت أمامها مسار طويل واستحقاقات للترقية على مؤشر فوتسي راسل للدرجة التالية للمستوى الحالي الذي تقف عليه منذ سبتمبر 2017، والترقية إلى سوق «ناشئة متقدمة» ثم سوق «متقدمة»



بورصة الكويت
BOURSA KUWAIT

في 30 سبتمبر 2017، قبل ما يقارب من 9 سنوات، تم الإعلان بترتيب كبير أن فوتسي راسل اعتمدت ترقية بورصة الكويت إلى سوق ناشئة ثانوية، بعد جهود حثيثة لكل أطراف المنظومة، دعمت وقتها عملية التطوير الشاملة التي طالت إلغاء نظام «التكات» واعتماد نسب الصعود، وكذلك تحديث نظام التسويات وفق آلية T3، وتطوير منظومة التقاص والتسويات وزيادة مدة الإغلاق العشوائي في آخر الجلسة.

لتأتي المراجعة الدورية في أكتوبر 2026 وخلاصتها «يبقى الحال على ما هو عليه»، بورصة الكويت «سوق ناشئة ثانوية»، بذلك لا تغير إيجابي نوعي إلى الأمام بترقية إضافية أو نقلة نوعية جديدة، ولا تراجع سلبي

أبرز عمليات البيع الأجنبية

أبرز عمليات البيع التي تمت وفقاً لنسب الملكيات الأجنبية

كما في 6 أكتوبر الحالي جاءت كما يلي:



بنك الخليج

بيع 1.676

مليون سهم

بنسبة 0.04 - %



الوطني

بيع 2.753

مليون سهم

بنسبة 0.03 - %



بيتك

بيع 5.931

مليون سهم

بنسبة 0.03 - %

كلمة

المضاربون لا يطورون
سوق مالي، والصعود
والنزول للمؤشرات
ليس من بين المعايير
المطلوبة.

المضاربون يقودون السوق والمؤسسيون يتنازلون عن العرش



السيولة ترتفع تدريجياً... والثقة ترتفع في المضاربين بعيداً عن الأرقام والمؤشرات

استمرت في تحقيق المكاسب الهائلة مقابل استمرار ارتفاع السيولة وتوزعها تحسباً لموجة صعود. وعلى صعيد المؤشرات ارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 0.16%، ونما «المؤشر العام» بنسبة 0.16%، وارتفع «الرئيسي» بنحو 0.20%، بينما انخفض «الرئيسي 50» بـ0.22%، عن مستوى جلسة الثلاثاء. سجلت البورصة الكويت تداولات في تلك الأثناء بقيمة 80.162 مليون دينار، وزعت على 304.44 مليون سهم، بتنفيذ 22.04 ألف صفقة. وشهدت الجلسة تراجعاً بـ5 قطاعات أخرى في مقدمتها التكنولوجيا بـ8.77%، بينما ارتفع 8 قطاعات على رأسها السلع الاستهلاكية بـ1.21%.

ومن بين 51 سهماً مرتفعاً تصدر سهم «التخصيص» القائمة الخضراء بـ12%، بينما جاء «فنادق» على رأس تراجعات الأسهم البالغ عددها 62 سهماً بنحو 9.01%، واستقر سعر 15 سهماً.

وجاء سهم «التخصيص» على رأس نشاط التداولات بحجم بلغ 74.55 مليون سهم، وسيولة بقيمة 14.46 مليون دينار، وذلك بعد دخول نزار القرطاس بملكية تبلغ 5.09% في الشركة.

يملكون حصص استراتيجية ثابتة ومستقرة وطويلة الأجل، أو بمعنى أدق الملكيات غير القابلة للتخارج. فيما عدا ذلك كل المراكز المالية والاستثمارية مهما تم «التغني» بها أو نسج أبيات الشعر بشأن هذه الشركات فهي عرضة للتخارج والبيع وتغيير النظرة في أي وقت وفي أي مرحلة، عند تغيير المصلحة وفقاً لمصلحة صاحب الاستثمار والقرار.

السوق ينقصه عمق مؤسسي مالي، وينقصه التقييم الدقيق والسليم، وينقصه أيضاً التوصيات المحترفة أو التقارير النزيهة غير الموصومة بتضارب المصالح، كما في أحد الأركان المهمة التي تعكس بوضوح هذا التضارب. تطوير التجربة في ظل الرغبة الاستثمارية والاهتمام الكبير بالاستثمار في السوق من جانب شرائح واسعة من الأفراد، يحتاج إلى تقديم مبادرات وفتح آفاق مؤسسية مرخصة تقدم تقارير وتوصيات ودراسات مالية فنية وافية، تحت نظر الجهات الرقابية ووفق رقابة لصيقة ودقيقة تقابلها أقصى درجات العقاب والجزاء عند أي خلل أو تجاوز أو تضارب للمصالح.

أمس أغلقت القيمة السوقية عند مستوى 52.720 مليار دينار، وبلغت قيمة المكاسب 83.7 مليون دينار، حيث

صدق من قال أن الأسواق تقوم على الثقة بالدرجة الأولى، وها هي أحد النماذج المضاربة التي تنتهج نموذجاً نسبياً مختلف ما بين متوسط وطويل الأجل، ووفق وتيرة هادئة في الدخول والخروج تتحول تدريجياً إلى قيادة دفعة عدد من الأسهم، وحتى عدد من صغار المستثمرين الأفراد.

لم يكن مألوفاً في السابق أن تتربع الأسهم المضاربة على مستوى الأعلى قيمة في البورصة بأسبقية شاسعة عن الأسهم الممتازة، فعلى سبيل المثال جاءت تداولات سهم «تخصيص» أمس بقيمة 16.45 مليون دينار، في حين تلاه سهم بيت التمويل بقيمة 8.48 مليون دينار، الفارق ضعفين على الأقل وعند التدقيق أو مراجعة الأسباب يتضح أنها ثقة في صانع السهم أو المستثمر الرئيسي والمبادر، فالسهم ذاته لم يتغير عليه شيئاً جوهرياً غير المعلن سابقاً.

المضاربات جزء أصيل من طبيعة الأسواق المالية، لكن انتقال دفعة القيادة من الصناديق والمحافظ وكبار صناع السوق المؤسسين للمضاربات يعني تخلي عن الأسس والثوابت في الأسواق.

مصادر استثمارية تشير إلى أن العمق الأساسي في السوق حالياً هم كبار المستثمرين في الشركات الذين

«بيوت»: تابعة تشتري عقارا بقيمة 3.25 مليون دينار والإيرادات سترتفع بقيمة 218 ألف دينار



التابعة. وأشارت «بيوت» إلى أن الصفقة من المتوقع أن تؤدي إلى ارتفاع الإيرادات السنوية بنحو 218 ألف دينار كويتي. وكانت شركة بيوت القابضة قد أعلنت في 9 سبتمبر 2026، بيع شركة «ريل اسيتيت هاوس» عقارا في منطقة الرقعي بقيمة 2.62 مليون دينار كويتي، مبينة حينها أن الأثر المالي للصفقة يتمثل في تسجيل ربح قدره 358.76 ألف دينار كويتي.

أعلنت شركة بيوت القابضة أن شركتها التابعة والمملوكة لهارييل إستيت هاوس العقارية، اشترت عقارا استثماريا في منطقة الرقعي بقيمة 3.25 مليون دينار كويتي. وأوضحت الشركة في إفصاح لبورصة الكويت الأربعة، أن العملية تمت من خلال توقيع عقد ملزم باستئجار العقار مع وعد بالشراء مع بنك وربة، ضمن صيغة إجارة تنتهي بالتملك، على أن يقوم البنك بتمويل عملية الشراء وفقا لاتفاقية التسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركة

إفصاحات البورصة



«بيتك» يسترد 14.8 مليون دينار مشطوبة من «مشرف»

وتعود القضية إلى دعوى أقامها بيت التمويل الكويتي في أكتوبر 2017، طالب فيها بندب خبير لإثبات مديونية شركة مشرف للتجارة والمقاولات، وإثبات تقاعسها عن سداد الالتزامات المستحقة عليها، تمهيدا لإلزامها بسداد المديونية وفق ما ينتهي إليه تقرير الخبرة. وتعود جذور القضية إلى فبراير 2021، عدل البنك طلباته واختصم كلاً من الممثل القانوني لشركة أرنست ويونغ للاستشارات، والممثل القانوني لشركة بيكر تيلي للاستشارات، ووكيل وزارة الأشغال العامة بصفته، مطالبا بإلزام شركة مشرف بسداد نحو 37.49 مليون دينار كويتي.



الإفلاس افتتاح إجراءات التسوية مع وقف جميع المطالبات القضائية وإجراءات التنفيذ ضد الشركة لمدة ثلاثة أشهر، مع استكمال الإجراءات القانونية المتعلقة بإعداد واعتماد مقترح التسوية الوقائية.

أعلن بيت التمويل الكويتي صدور أمر تنفيذ بتاريخ 6 أكتوبر 2026، أسفر عن حصوله على 14.82 مليون دينار كويتي، بعد تطبيق الخصم المتفق عليه ضمن خطة التسوية الوقائية المعتمدة من قاضي الإفلاس بخصوص شركة مشرف للتجارة والمقاولات. وأوضح البنك وفق بيان، أن أمر التنفيذ نتج عنه استرداد ديون مشطوبة بقيمة 14.82 مليون دينار، مبينا أن المبلغ سينعكس إيجابيا على البيانات المالية المجمعة للمجموعة خلال الربع الرابع من عام 2026. ويأتي ذلك في إطار إجراءات التسوية الوقائية الخاصة بشركة مشرف للتجارة والمقاولات، بعدما قررت إدارة

إفصاحات البورصة

«بيت الأوراق» تطلق صندوق قلم التعليمي

الهيئة.
ومنحت الهيئة الصندوق ترخيصاً مؤقتاً لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ بدء الاكتتاب لاستكمال متطلبات التأسيس والحد الأدنى لرأس المال، مع حظر مزاوله أي نشاط خلال فترة الترخيص المؤقت.
كما أجاز القرار إغلاق باب الاكتتاب قبل موعده والاكتفاء برأس المال المكتتب به، شريطة إخطار الفئة المستهدفة قبل ثلاثة أيام عمل على الأقل من موعد الإغلاق الجديد.

تصل إلى 100 مليون دينار.
وألزمت الهيئة مدير الصندوق بالمساهمة بما لا يقل عن 100 ألف دينار عند التأسيس، فيما تتولى شركة بيت الأوراق المالية استقبال طلبات الاكتتاب.
وأوضح القرار أن أهداف الصندوق تحدد وفقاً لما ورد في نشرة الاكتتاب، بينما تبلغ مدة الصندوق خمس سنوات من تاريخ قيده في سجل الصناديق لدى الهيئة، مع إمكانية التمديد لمدة سنة ولمرتين فقط بعد موافقة

أصدرت هيئة أسواق المال القرار رقم (144) لسنة 2026 بشأن منح شركة بيت الأوراق المالية ترخيصاً لتأسيس صندوق قلم التعليمي، المطروح للاكتتاب الخاص برأسمال يتراوح بين 20 مليون دينار كويتي كحد أدنى و100 مليون دينار كحد أقصى.
ويحسب القرار الصادر الأربعاء، تبلغ القيمة الاسمية للوحدة 50 ألف دينار، على ألا يقل الاكتتاب عن وحدة واحدة، فيما سيُطرح للاكتتاب 2000 وحدة بقيمة إجمالية



«أركان»: تجديد عقد إدارة عقارات تابعة لـ«الأوقاف»

وكشفت «أركان» أن الأثر المالي للتجديد سينكس على البيانات المالية من خلال استمرار الإيرادات التشغيلية الناتجة عن إدارة المحفظة، وذلك في إفصاح لبورصة الكويت الأربعاء.

أعلنت شركة أركان الكويت العقارية تجديد عقد إدارة العقارات التجارية التابعة للأمانة العامة للأوقاف، اعتباراً من 27 سبتمبر 2026، ولمدة سنة واحدة تكون قابلة للتجديد.

«تنظيف»: مناقصة بقيمة 899.93 ألف دينار

توقعت «تنظيف» في إفصاحها لبورصة الكويت الأربعاء، أن يكون للعقد أثر مالي إيجابي يتمثل في تحقيق صافي ربح يتراوح بين 5% إلى 7%، وذلك وفقاً للتشغيل الفعلي، على أن ينعكس هذا الأثر في المعلومات المالية والبيانات المالية اللاحقة.

أعلنت شركة الوطنية للتنظيف ترسية المناقصة رقم (1242824) على إحدى شركاتها التابعة، والخاصة بأعمال خدمات النظافة للمراكز الحدودية التابعة لوزارة الدفاع – المنطقة الشمالية، بقيمة 899.93 ألف دينار كويتي، لمدة 36 شهراً.

«وربة كابيتال»
597.03 خسارة
الربع الرابع

عمقت شركة وربة كابيتال القابضة خسائرها في الربع الرابع المنتهي بـ31 يوليو 2026، بتسجيل نمو سنوياً بلغ 782.82%، وذلك وفق بيان لبورصة الكويت أمس. حيث تكبدت «وربة كابيتال» خسائر في الربع الرابع المنتهي في ختام يوليو الماضي بـ597.03 ألف دينار، مقارنة بـ67.63 ألف دينار خسائر الربع الرابع المقابل من عام 2025.

وتحولت الشركة إلى الربحية في العام المالي المنتهي في 31 يوليو 2026 بقيمة 334.78 ألف دينار، مقابل خسائر العام المقابل السابق له البالغة 46.63 ألف دينار.

وعزت «وربة كابيتال» ارتفاع الأرباح السنوية إلى التوسع في الأنشطة الاستثمارية والتشغيلية للشركة، وزيادة الإيرادات.

«المعدات القابضة» تعلن تشكيل مجلس إدارتها الجديد

في اجتماعها المنعقد 1 أكتوبر 2026 على انتخاب بدر محمد جاسم المطوع عضواً مكملاً لمجلس الإدارة، إلى جانب انتخاب إبراهيم عبدالله الحزام عضواً احتياطياً أول، ومحمد الحميدي العجمي عضواً احتياطياً ثانياً.

والرئيس التنفيذي، وضم المجلس كل من: ممدوح عبد الغني الشربيني، وبراء عبد العزيز الجناحي، وبدر محمد جاسم المطوع.
وكانت الجمعية العامة العادية المؤجلة للشركة قد وافقت

أعلنت شركة «المعدات القابضة» تشكيل مجلس إدارتها الجديد، برئاسة فهد يوسف عيد النصار، وذلك في إفصاح مكمل للبورصة.
تولى ضرار خالد الرباح منصب نائب رئيس مجلس الإدارة

بورصات خليجية

مؤشر «تاسي» يتراجع 0.45% بضغط انخفاض 3 قطاعات كبرى



أنهى المؤشر العام لسوق الأسهم السعودية «تاسي» تعاملات جلسة الأربعاء على تراجع، متأثراً بهبوط أغلب القطاعات الكبرى.

وانخفض أداء المؤشر العام بنسبة 0.45%، لمستوى 10542.23 نقطة فاقدًا 47.72 نقطة، وسط تداولات بلغت 179.942 مليون سهم، وبقيمة 2.912 مليار ريال، من خلال تنفيذ 351.251 ألف صفقة.

وسجلت أغلب الأسهم تراجع، حيث انخفض أداء 169 سهمًا، فيما ارتفع أداء 90 سهم، واستقر 12 سهم آخر عند مستوياته السابقة.

من ناحيته أشار المحلل بأسواق المال، عادل الحويل لـ«مباشر»، أن تراجع «تاسي» كان وسط حالة من الحذر فرضتها المخاطر الجيوسياسية المستمرة، على الرغم من تلقي السوق دعماً أساسياً جراء بقاء أسعار النفط فوق حاجز الـ 100 دولار للبرميل.

وفي قراءته الفنية لحركة السوق، أوضح عادل الحويل، محلل أسواق المال وعضو الجمعية السعودية للمحللين الماليين، أن التراجع الحالي لا يخرج عن كونه «حركة تصحيحية طبيعية وجني أرباح مشروع» عقب الارتداد القوي في الجلسة السابقة.

وأضاف الحويل في تصريحات صحفية: «إن المؤشر لا يزال يتحرك في مسار إيجابي صاعد على المدى القصير ما دام محافظاً على ثباته واستقراره فوق مستوى الدعم الحرج عند 10,500 نقطة».

وأشار إلى أن الأنظار تتجه حالياً نحو مستوى المقاومة القريب عند 10,600 نقطة، مؤكداً أن نجاح السوق في اختراق هذا الخط والإغلاق فوقه سيعزز الزخم الصعودي، ويفتح الطريق بشكل مباشر نحو مستويات 10,700 نقطة.

وبيّن الحويل أن بقاء أسعار خام النفط فوق مستويات 100 دولار يعد شبكة أمان هامة، مستدرِكاً بأن التوترات الجيوسياسية الإقليمية ترفع من علاوة المخاطر وتفرض سلوكاً حذراً على المتعاملين.

وأكد في ختام تصريحه أن استمرار الارتداد الإيجابي للسوق وتأكيد الاختراق الفني يظلان رهناً بمستويات تدفق السيولة

ية وتحسن أداء البنوك والقطاعات القيادية. من جهتها أكدت الخبيرة الاقتصادية حنان رمسيس لـ«مباشر» أن السوق والمؤشر العام لا يزالان يتحركان في نطاق عرضي ضيق، لافتة إلى أن المؤشر لم يبتعد كثيراً عن مستوى الدعم الرئيسي عند 10,500 نقطة، سواء خلال جلسات الصعود أو التراجع.

وأضافت حنان رمسيس أن بعض الأسهم بدأت في اختبار مستويات المقاومة الفنية، ومن بينها سهم العمران، في الوقت الذي تتزايد فيه الأحاديث حول وجود تعاونات بين شركات في قطاع العقارات ومجموعة طلعت مصطفى، وهو ما قد ينعكس على أداء القطاع خلال الفترة المقبلة.

ترقب نتائج الأعمال

وأشارت رمسيس إلى أن السوق يترقب أيضاً نتائج أعمال الشركات عن الربع الثالث، إلى جانب نتائج أعمال أرامكو وأملاك العالمية، وكذلك توزيعات الأرباح، والتي عادة ما يكون لها تأثير إيجابي على حركة الأسهم المستفيدة منها.

ولفتت إلى أن انخفاض قيم التداول يمثل عاملاً إضافياً وراء استمرار المؤشر في التحرك العرضي، خاصة أن إجمالي قيم التداول لم يرتفع إلى مستوى 3.5 مليار ريال، مؤكدة أن زيادة السيولة ستكون عاملاً حاسماً في قدرة السوق على الخروج من هذه المنطقة العرضية وتحديد اتجاه أكثر وضوحاً.

وعلى صعيد أداء القطاعات فقد شهد أغلب القطاعات تراجعاً، في حين ارتفع أداء 6 قطاعات فقط، على رأسهم قطاع السلع طويلة الأجل بنسبة 1.01%، كما سجل قطاع الطاقة بنسبة ارتفاع بلغت 0.13%.

وفي المقابل تصدر التراجعات قطاع الإعلام والترفيه بنسبة انخفاض قدرها 1.93%، كما سجل قطاع المواد الأساسية انخفاضاً بنسبة 0.85%، ونزل قطاع البنوك بنسبة 0.49%، كما سجل قطاع الاتصالات تراجعاً بنسبة 0.24%.

وفي هذا الصدد أكدت حنان رمسيس أن قطاع البنوك لم يتمكن من مواصلة موجة

الصعود، واستمرت تحركاته في إطار عرضي، وهو ما يرجع بشكل أساسي إلى تراجع شهية المخاطرة لدى المتعاملين، الذين أصبحوا أكثر حذراً في قراراتهم الاستثمارية.

وتوقعت رمسيس أن تحظى القطاعات الاستهلاكية، وعلى رأسها قطاع الأغذية، باهتمام أكبر خلال الفترة المقبلة، خاصة في ظل تحقيقها نتائج أعمال قوية، وهو ما قد ينعكس إيجابياً على أداء المؤشر بالتزامن مع بدء الإعلان المتوالي عن نتائج الشركات.

كما رأت أن قطاعي الضيافة والطيران قد يكونان من القطاعات الواعدة خلال الفترة المقبلة، خاصة إذا شهدت الأوضاع الجيوسياسية مزيداً من الاستقرار، بالتزامن مع توجه المملكة العربية السعودية نحو تنويع اقتصادها وتقليل الاعتماد على النفط، وهو ما يدعم فرص نمو القطاعات المرتبطة بالسياحة والضيافة والطيران.

بورصة دبي تفقد 3.2 مليار درهم من قيمتها السوقية

بنسبة 2.47%.

وتصدر سهم شركة الإسمنت الوطنية قائمة التراجعات بنسبة 4.86%.

أداء قطاعات السوق

شهدت القطاعات في سوق دبي المالي تبايناً ملحوظاً في الأداء خلال الجلسة، حيث تصدر قطاع السلع الاستهلاكية قائمة القطاعات الأكثر ارتفاعاً بنسبة نمو بلغت 2.03%، فيما تصدر قطاع المواد الأساسية قائمة القطاعات الأكثر انخفاضاً بنسبة حادة بلغت 4.86%.

حيث تمت الصفقة بسعر 3 دراهم للسهم الواحد.

وتراجعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة إلى 962.605 مليار درهم بختام التعاملات، مقارنة بـ 965.837 مليار درهم في جلسة الثلاثاء، لتسجل انخفاضاً بقيمة 3.232 مليار درهم، ما يعادل نسبة تراجع بلغت 0.335%.

شهدت التعاملات تعادلاً في أداء الأسهم، حيث بلغ عدد الأسهم المرتفعة 21 سهماً، ومثلها 21 سهماً منخفضاً، بينما استقرت أسعار 10 أسهم دون تغيير. تصدر سهم سبينييس قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً

أنهى مؤشر سوق دبي المالي تعاملات الأربعاء على تراجع هامشي بنسبة 0.16% مضيئاً 9.63 نقاط ليغلق عند مستوى 5897.57 نقطة.

وبلغ إجمالي سيولة السوق 475.176 مليون درهم، وسط حجم تداول وصل إلى 249.907 مليون سهماً، تم تنفيذها عبر 11.762 صفقة إجمالية.

وشهد السوق تنفيذ صفقة كبيرة مباشرة على أسهم شركة اتحاد إنبرجي القابضة بقيمة إجمالية بلغت 84 مليون درهم. استهدفت الصفقة 28 مليون سهم، وهو ما يمثل قرابة 0.8% من إجمالي رأسمال الشركة،

بورصات خليجية

أسهم أبوظبي تفقد 8 مليارات درهم من قيمتها السوقية

3.270% مغلقاً عند سعر 60 درهم. وتصدر سهم مجموعة مير قائمة الأسهم الأكثر تراجعاً بنسبة 3.670% مغلقاً عند سعر 1.05 درهم. **أداء قطاعات السوق** هيمنت التراجعات على أداء القطاعات في سوق أبوظبي للأوراق المالية، بينما سجلت ثلاثة قطاعات فقط مكاسب محدودة.

تريليون درهم بختام التعاملات، مقارنة بـ 2.620 تريليون درهم في جلسة الثلاثاء، لتسجل انخفاضاً بقيمة 8 مليارات درهم، ما يعادل نسبة تراجع بلغت 0.305%. وشهدت التعاملات تبايناً واسعاً في أداء الأسهم، حيث بلغ عدد الأسهم المرتفعة 26 سهماً، في مقابل تراجع 51 سهماً، بينما استقرت أسعار 56 سهماً دون تغيير. تصدر سهم أوراسكوم قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً بنسبة

أنهى مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية تعاملات الأربعاء على تراجع بنسبة 0.330% فاقداً 33 نقطة ليغلق عند مستوى 9960.24 نقطة. وسجل السوق سيولة إجمالية بلغت 940.181 مليون درهم وحجم تداول وصل إلى 266.369 مليون سهم عبر 21.047 صفقة. وتراجعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة إلى 2.612



بورصة البحرين تغلق على تراجع بنسبة 0.16%

أنهت بورصة البحرين تعاملات، الأربعاء، على تراجع بضغط قطاعات المال والاتصالات والمواد الأساسية والصناعات. ومع ختام التعاملات، انخفض المؤشر العام 0.16% إلى مستوى 1898 نقطة، وسط تعاملات بحجم 1.5 مليون سهم، بقيمة 365 ألف دينار، توزعت على 96 صفقة. وتصدر الأسهم الأكثر انخفاضاً سهم ايه بي إم تيرمينالز البحرين بـ 2.31%، تلاه سهم الخليجية المتحدة للاستثمار بـ 1.96%، وسهم بنك السلام 0.45%. كما انخفض سهم ألمنيوم البحرين بـ 0.37%، وسهم بيبون 0.22%، وسهم بنك البحرين والكويت بـ 0.18%. بينما ارتفع منفرداً سهم بنك جي إف إتش بـ 0.2%.

وتصدر الأسهم الأكثر نشاطاً سهم بنك السلام بتداول 873.83 ألف سهم بسعر 0.222 دينار للسهم، تلاه سهم بنك جي إف إتش بتداول 280.14 ألف سهم بسعر 0.493 دولار للسهم.

بورصة مسقط ترتفع 39.92 نقطة بنسبة 0.51%

السابقة. وتراجعت قيمة التداولات خلال الجلسة بنسبة 3.69% إلى 90.45 مليون ريال، مقارنة بنحو 93.91 مليون ريال جلسة الثلاثاء. وتصدر سهم بنك صحر الدولي الأسهم النشطة حجماً وقيمة بتداول 108.99 مليون سهم، بقيمة تداول 21.1 مليون ريال.

بنسبة 6.47%. وكان الصناعة أقل القطاعات ارتفاعاً بنسبة 0.11%؛ مدفوعاً بارتفاع سهم الخليجية لإنتاج الفطر القيادي بنسبة 1.43%، وارتفع سهم أوكيو للصناعات الأساسية القيادي بنسبة 0.76%. وارتفع حجم التداولات بنسبة 14.28% إلى 322.02 مليون ورقة مالية، مقابل 281.77 مليون ورقة مالية بالجلسة

وارتفع سهم الشرقية للاستثمار القابضة القيادي بنسبة 1.98%. وارتفع مؤشر قطاع الخدمات بنسبة 0.32%؛ مع صدارة سهم النفط العمانية للتسويق للراحين بنسبة 9.85%، وارتفع سهم أبراج لخدمات الطاقة القيادي بنسبة 2.15%. وحد من ارتفاع قطاع الخدمات تقدم سهم مسقط للغازات على المتراجعين

ارتفع المؤشر العام لسوق مسقط بنهاية تعاملات الأربعاء، بنسبة 0.51%؛ ليغلق عند مستوى 7,828.058 نقطة، رابحاً 39.92 نقطة عن مستوياته بجلسة الثلاثاء. ودعم ارتفاع المؤشر صعود الأسهم القيادية، وارتفاع المؤشرات القطاعية مجتمعة، وتصدرها المالي بنسبة 0.7%؛ بدعم سهم الدولية للاستثمارات المالية القابضة القيادي المرتفع بنسبة 3.42%،



أثر على الجلسة تراجع 6 قطاعات على رأسها قطاع التأمين بـ1.21%، بينما ارتفع قطاع الاتصالات وحيداً بـ0.07%.



بورصات عالمية

توقعات باستمرار الارتفاعات القياسية للأسهم الأميركية بدعم من نتائج الربع الثالث

مؤشر «إس آند بي 500» مرشح للمعود إلى 8 آلاف نقطة و«ناسداك» 34 ألف نقطة



وقال أبو عاقلة إن التراجع الأخير للذهب يأتي في ظل ارتفاع عوائد السندات، وليس بالضرورة انعكاساً لتغير الصورة أساسيات الذهب، موضحاً أن صناديق المؤشرات المتداولة ETF أضافت نحو 70 طناً من الذهب، وهو ما يعكس استمرار اهتمام المستثمرين على المدى الطويل.

في المقابل، خفض مديرو الأصول وصناديق التحوط مراكزهم بنحو 84 طناً، بينما تراجعت مراكز المضاربة على فروق الأسعار بأكثر من 156 طناً، ما شكل ضغطاً على أسعار الذهب على المدى القصير.

وأشار إلى أن استمرار مشتريات البنوك المركزية، ولا سيما الصين، يمثل عاملاً داعماً للذهب، حيث واصلت الصين زيادة احتياطياتها من الذهب لمدة 23 شهراً على التوالي لتصل إلى 2400 طن ما يمثل 9% من إجمالي الاحتياطيات.

الذكاء الاصطناعي الكبرى في ظل استمرارها تكبد خسائر. وأشار إلى إمكانية ارتفاع عائد السندات الأميركية لأجل 30 عاماً إلى مستويات تقترب من 6%، مع استمرار الضغوط المرتبطة باحتياجات التمويل الحكومي والشركات العاملة في قطاع الذكاء الاصطناعي.

اليورو تحت الضغط

وعلى صعيد العملات، توقع أبو عاقلة استمرار الضغوط على اليورو، مستهدفاً مستويات 1.10 دولار لليورو، في ظل المخاوف المتعلقة بالوضع المالي في فرنسا واتساع الفارق بين عوائد السندات الفرنسية والألمانية إلى نحو 160 نقطة أساس، إلى جانب الفارق في العوائد مع الولايات المتحدة، قد يواصل الضغط على العملة الأوروبية.

صناديق المؤشرات تعزز قوة الذهب

توقع كبير محلي الأسواق في XTB MENA، هاني أبو عاقلة، استمرار قوة أسواق الأسهم الأميركية، رغم ارتفاع عوائد السندات إلى مستويات قياسية، مشيراً إلى أن صعود الأسهم مبرر لأن مكرر الربحية المستقبلي لمؤشر S&P 500 على مدى 12 شهراً ما زال عند مستويات جيدة مقارنة ببداية العام، في الوقت الذي تنمو فيه أرباح الشركات بوتيرة قوية لم يقابلها صعود لأسعار الأسهم بنفس الدرجة، ما يترك مجالاً لمزيد من ارتفاع الأسهم. وأشار أبو عاقلة في مقابلة مع «العربية Business» إلى إمكانية رؤية علامات الفقاعة التي يشير إليها المستثمر الأميركي الشهير راي داليو، موضحاً أنها قد تستمر إلى نهاية العام المقبل.

ورجح أن يصل مؤشر إس آند بي 500 إلى مستوى 8,000 نقطة قبل نهاية العام أو خلال الربع الأول من 2027 لأن أساسيات السوق تدعم هذا الاتجاه، فيما حدد مستوى 34,300 نقطة مستهدفاً لمؤشر ناسداك، نتيجة التوقعات الكبيرة الخاصة بأرباح الشركات في الربع الثالث، والتي بدأت نتائجها بالظهور، مع ترقب نتائج البنوك خلال الأسبوع المقبل.

وأشار إلى أن تركّز صعود السوق في أسهم التكنولوجيا والشركات الكبرى يمثل أحد عوامل المخاطرة، إلا أن حجم الإنفاق المتوقع على الحوسبة السحابية يدعم استمرار الزخم، حيث يقدر الإنفاق خلال 2026 بأكثر من 650 مليار دولار، مع توقعات بارتفاعه إلى نحو تريليون دولار في 2027 ما يدعم استمرار صعود المؤشر.

عوائد السندات تواصل الارتفاع

وبشأن سوق السندات، توقع أبو عاقلة استمرار ارتفاع العوائد، في ظل عدم رضا حاملي السندات عن مستويات العائد الحالية، إلى جانب المخاوف المرتبطة بالعجز المالي الأميركي وأيضاً يطالب المستثمرون بعوائد أعلى على سندات شركات

الأسهم اليابانية تتراجع مع اتجاه المستثمرين إلى جني الأرباح بعد موجة صعود قوية

كما أثرت العقود الآجلة للأسهم الأميركية على المعنويات، إذ تراجعت العقود الآجلة لمؤشر ناسداك بنسبة 0.8% خلال التداولات الآسيوية، بينما استقرت العقود الآجلة لمؤشر ستاندرد آند بورز.

وفي الأسهم الفردية، تخلّى سهم فاست ريتيلينغ المالكة لسلسلة متاجر يونيكلو عن مكاسبه المبكرة ليغلق منخفضاً 1.07%. وفي المقابل، خالف سهم سوفت بنك الاتجاه العام للسوق وارتفع 0.24%.

وتعرضت أسهم شركات الجعة لضغوط بعد تقارير عن قيام لجنة التجارة العادلة اليابانية بمداخلة مقرات أربعة من كبار المنتجين للاشتباه في انتهاكهم قوانين مكافحة الاحتكار، إذ تراجع سهم كيرين القابضة بنسبة 1.44%، بينما انخفض سهم أساهي القابضة بنسبة 0.97%.

أن هذه الظاهرة بدت واضحة خلال جلسة بعد المكاسب الحادة التي حققتها السوق.

وقادت أسهم قطاع الرقائق الخسائر، إذ تراجع سهم أدفانتست المصنعة لمعدات اختبار أشباه الموصلات بنسبة 1.34% بعد تسجيله مستوى قياسي يوم الاثنين، فيما هبط سهم طوكيو إلكترون بنسبة 2.38%، وخسر سهم كيوكسيا لصناعة رقائق الذاكرة 4.46%.

وأضاف إيكيدا أن مكاسب الأسهم الأميركية خلال الجلسة السابقة لم تكن قوية بما يكفي لدعم السوق اليابانية، رغم إغلاق المؤشرات الأميركية على ارتفاع مع استقرار أسعار النفط وتراجع عوائد سندات الخزنة الأميركية، ما خفف من مخاوف المستثمرين وأعاد التركيز إلى موسم نتائج أعمال الربع الثالث المقبل.

أغلقت الأسهم اليابانية على انخفاض الأرباح، متأثرة بتراجع أسهم الشركات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، في وقت اتجه فيه المستثمرون إلى جني الأرباح عقب موجة ارتفاع سريعة شهدتها السوق خلال الفترة الأخيرة.

وهبط مؤشر نيكاي بنسبة 0.92% ليغلق عند 70035.71 نقطة، بعدما تجاوز مستوى 70 ألف نقطة لأول مرة في ثلاثة أشهر خلال الأسبوع الجاري، محققاً مكاسب تقارب 5% منذ بداية الشهر. كما انخفض مؤشر توبكس الأوسع نطاقاً بنسبة 0.7% إلى 4154.11 نقطة.

وقال كبير مديري المحافظ الاستثمارية لدى «جي. إس. سي. أي لإدارة الأصول» تاكا إيكيدا إن المستثمرين المؤسسيين يميلون في بداية النصف الأول من السنة المالية اليابانية إلى بيع الأسهم لتثبيت الأرباح، مشيراً إلى

عوائد السندات المرتفعة تزيد الضغوط على الأسواق

المقبل.

وعلى صعيد الأسهم الفردية، هبط سهم مجموعة «بينون» البريطانية بنسبة 15.4% بعدما أعلنت شركة خدمات المياه طرح حقوق أولوية اكتتاب مغطى بالكامل بقيمة 550 مليون جنيه إسترليني (728.5 مليون دولار)، إلى جانب خفض توزيعات الأرباح في إطار جهودها لمعالجة مشكلات تشغيلية.

الحوثي اليمنية المتحالفة مع إيران على السعودية، وبين زيادة إمدادات الخام القادمة من الشرق الأوسط.

في الوقت نفسه، ارتفعت عوائد السندات الأميركية والأوروبية بشكل طفيف، فيما اتسعت هوامش العائد على السندات الفرنسية وسط استمرار المخاوف بشأن تدهور الوضع المالي في فرنسا قبل الانتخابات الرئاسية المقررة العام

الأوروبي بنسبة 0.4% إلى 633.98 نقطة بحلول الساعة 08:23 بتوقيت غرينتش، بقيادة خسائر أسهم شركات التكنولوجيا والتعدين.

وجاء ارتفاع أسعار النفط بنحو 1% مع موازنة الأسواق بين اضطرابات محتملة في الإمدادات نتيجة عاصفة تتجه نحو مناطق إنتاج النفط في الولايات المتحدة والهجمات التي تشنها جماعة

الأسهم الأوروبية تتراجع بعد ثلاث جلسات من المكاسب بفعل ارتفاع النفط وعوائد السندات

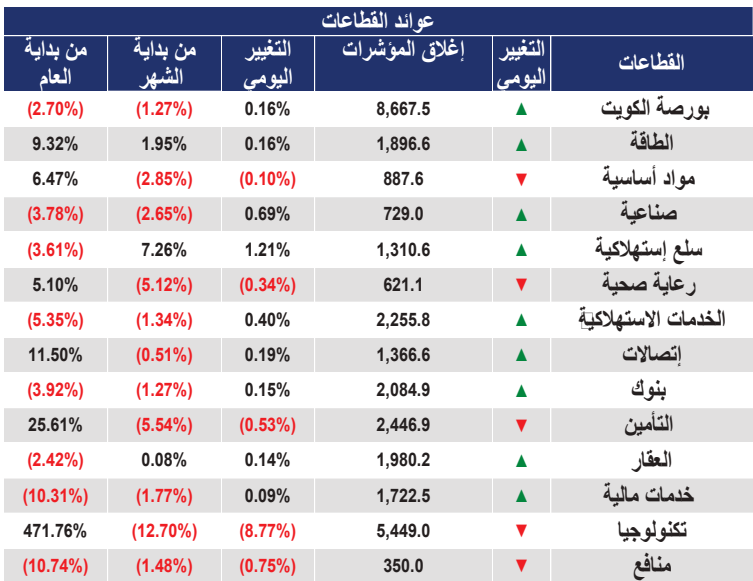
تراجعت الأسهم الأوروبية بشكل طفيف الأربعاء بعد مكاسب استمرت ثلاث جلسات متتالية، في ظل تأثر معنويات المستثمرين بارتفاع أسعار النفط وصعود عوائد السندات العالمية.

وانخفض مؤشر «ستوكس 600»

نشرة كامكو إنفست اليومية لمؤشرات بورصة الكويت

إعداد إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية

7 اکتوبر 2026



أداء المؤشرات				القيمة	مؤشرات البورصة والقيمة الرأسمالية
من بداية العام (%)	الشهري (%)	اليومي (%)	اليومي (نقطة)		
(4.57%)	(1.13%)	0.15%	13.3	9,063.91	▲ مؤشر السوق الأول
15.74%	(1.53%)	(0.22%)	(21.7)	10,056.77	▼ مؤشر رئيسي 50
7.42%	(1.94%)	0.20%	17.7	8,918.53	▲ مؤشر السوق الرئيسي
(2.70%)	(1.27%)	0.16%	13.5	8,667.50	▲ مؤشر السوق العام
(1.52%)	(1.27%)	0.16%	83.7	52,720.18	▲ القيمة السوقية (بليون دك)

المتوسط اليومي		التغير اليومي %	القيمة	مؤشرات التداول
2025	2026			
480.5	328.6	15.4%	304.5	الكمية المتداولة (بليون سهم)
108.4	86.0	8.4%	80.2	القيمة المتداولة (بليون درهم)
24,163	21,923	14.1%	22,085	عدد الصفقات

ملاحظة: مضاعف السعر للزيتية مضرب على اساس الاسعار الحالية وصافي الارباح لفترة 12 شهرا المنتهية في 30 يونيو 2026. مضاعف السعر للقمح النفرة مضرب على اساس الاسعار الحالية وبحقوق المساهمين كما في 30 يونيو 2026. المعدل الجاري للاسهم مضرب على اساس التوزيعات النقدية لعام 2025 والاسعار الحالية. الشركات التي تختلف في سنواتها المالية يتم التعامل معها بشكل منفصل لإجراء أية تعديلات ضرورية بعد إعلان آخر نتائج مالية. NA غير مطبق. NM غير قابل للاحتساب

أفريقيا 2050: القارة التي تتحدث بـ3000 لغة... وتعيد رسم الاقتصاد العالمي

بقلم د. عدنان البدر

باحث ومستشار استراتيجي في سياسة الموارد بشرية وبيئة العمل
ورئيس ومؤسس الجمعية الكندية الكويتية للصداقة والأعمال

ckbafa@gmail.com

**أفريقيا 2050: عندما تصبح القارة محورا جديداً للاقتصاد العالمي
من الديموغرافيا والأسواق إلى الموانئ والمعادن والتكنولوجيا
لماذا يتحرك التعاون الخليجي مبكراً نحو القارة التي قد تعيد رسم خريطة الاقتصاد
العالمي؟**

هناك تحولات اقتصادية كبرى لا تحدث فجأة. لا تبدأ في يوم واحد، ولا تعلن عنها البورصات بجرس افتتاح، ولا تظهر بالضرورة في عناوين الأخبار الأولى. تبدأ أحياناً بأرقام تبدو باردة: ملايين البشر يولدون كل عام، مدن تتوسع، طريق جديد يشق الصحراء، ميناء يتضاعف حجمه، مصنع يبدأ الإنتاج، أو شبكة اتصالات تصل إلى منطقة كانت معزولة عن الاقتصاد العالمي. ثم، بعد سنوات، نكتشف أن تلك التفاصيل الصغيرة كانت ترسم خريطة جديدة للعالم. وربما لا توجد منطقة على وجه الأرض تنطبق عليها هذه القاعدة اليوم أكثر من أفريقيا. فالقارة التي طالما اختزلت في النقاش العالمي في الفقر والأزمات السياسية والصراعات، تستعد في الوقت نفسه لتحول اقتصادي وديموغرافي عميق. وتشير أحدث تقديرات الأمم المتحدة إلى أن عدد سكان أفريقيا جنوب الصحراء يمكن أن يرتفع بنحو 79% بين 2024 و2054، ليصل إلى نحو 2.2 مليار نسمة، بينما يُتوقع أن يصل عدد سكان نيجيريا وحدها إلى نحو 376 مليون نسمة بحلول 2054. وهذه ليست مجرد أرقام سكانية. فكل إنسان جديد يعني مستهلكاً محتملاً، وكل مدينة جديدة تعني طلباً على الطاقة والمياه والإسكان والغذاء والنقل، وكل جيل شاب جديد يعني سوقاً للاتصالات والتكنولوجيا والتعليم والخدمات المالية.

التعاون الخليجي يملك مزيجا من رأس المال والطاقة والموانئ والخدمات اللوجستية والغذاء

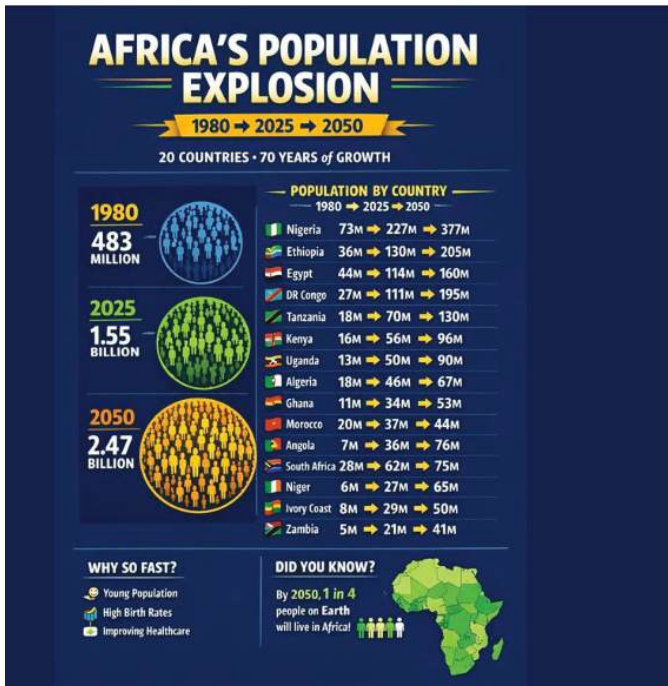
ومن هنا تبدأ القصة الاقتصادية الحقيقية لأفريقيا.

السؤال لم يعد: هل أفريقيا ستكون مهمة في الاقتصاد العالمي؟ بل أصبح: كيف سئبني أفريقيا الاقتصادية الجديدة؟ ومن سيبنيها؟ ومن سيمولها؟ ومن سيملك الممرات التي ستربط مدنها ومصانعها ومناجمها وموانئها؟

**المحور الأول: الديموغرافيا.. عندما يتحول
الإنسان إلى أصل اقتصادي**

لعل أكبر خطأ في قراءة أفريقيا هو النظر إلى سكانها باعتبارهم تحدياً اجتماعياً فقط. صحيح أن النمو السكاني السريع يفرض ضغوطاً هائلة على الحكومات، من التعليم والصحة إلى الإسكان والطاقة والمياه وفرص العمل. لكن الديموغرافيا يمكن أن تكون في الوقت نفسه واحدة من أكبر الفرص الاقتصادية في القرن الحالي إذا تحولت الزيادة السكانية إلى قوة إنتاجية. فالقارة تدخل مرحلة يتزامن فيها النمو السكاني مع التحضر السريع. وهنا تبدأ سلسلة اقتصادية تكاد تكون تلقائية: عدد أكبر من السكان يعني مدناً أكبر؛ والمدن الأكبر تعني استهلاكاً أكبر؛ والاستهلاك يحتاج إلى بنية تحتية؛ والبنية التحتية تحتاج إلى تمويل؛ والتمويل يخلق مشاريع؛ والمشاريع تخلق وظائف؛ والوظائف ترفع الدخل؛ وارتفاع الدخل يوسع قاعدة المستهلكين. لكن هذه السلسلة ليست مضمونة. فالسكان لا يصنعون الثروة بمفردهم. الثروة تأتي عندما يصبح السكان قوة عمل منتجة ومتعلمة ومتصلة بالأسواق.

وهنا ستكون المعركة الاقتصادية الحقيقية في أفريقيا خلال العقود المقبلة: هل تستطيع القارة تحويل شبابها إلى إنتاجية، أم تتحول الزيادة السكانية إلى عبء على المدن والحكومات؟ وهذا السؤال يفسر جزءاً كبيراً من اهتمام المستثمرين بالبنية التحتية والتعليم والطاقة والتكنولوجيا والتصنيع. لأن المستثمر الذي ينظر إلى أفريقيا من عام 2050 لا يرى فقط عدد السكان، بل يرى عدد المستهلكين والعمال وأصحاب المشاريع والمستخدمين المحتملين للخدمات.



**المحور الثاني: من السكان إلى الأسواق.. أفريقيا
ليست سوقاً واحدة**

ولعل أفضل مثال على هذا التحول هو نيجيريا. عندما ينظر المستثمر التقليدي إلى نيجيريا، قد يرى النفط والغاز، لكنه إذا نظر إليها من زاوية الاقتصاد المقبل فسيرى شيئاً أكبر بكثير: سوقاً استهلاكية ضخمة، ومدناً متسارعة النمو، وقطاعاً مالياً وتقنياً نشطاً، واحتياجات هائلة في الإسكان والنقل والطاقة والغذاء والخدمات. لذلك فإن أهمية نيجيريا لا تأتي من مواردها الطبيعية فقط. إنها تأتي من حجم السوق نفسه. مدينة مثل لاغوس ليست مجرد مدينة مكتظة بالسكان؛ إنها عقدة اقتصادية ومالية وتجارية وتقنية يمكن أن تؤثر في اتجاهات غرب أفريقيا بأكملها. وهنا تتغير فلسفة الاستثمار. فالشركة التي تدخل نيجيريا لا تنظر بالضرورة إلى السوق النيجيرية وحدها، وإنما يمكن أن تنظر إلى الدولة باعتبارها منصة للتوسع في أسواق غرب أفريقيا. وهذا يقود إلى فكرة ستصبح، على الأرجح، أكثر أهمية في الاقتصاد الأفريقي خلال السنوات المقبلة: الاستثمار في البوابة، وليس في الدولة فقط. ولهذا فإن حجم السكان ليس العامل الوحيد الذي يهم. الموقع مهم. الميناء مهم. الطريق مهم.

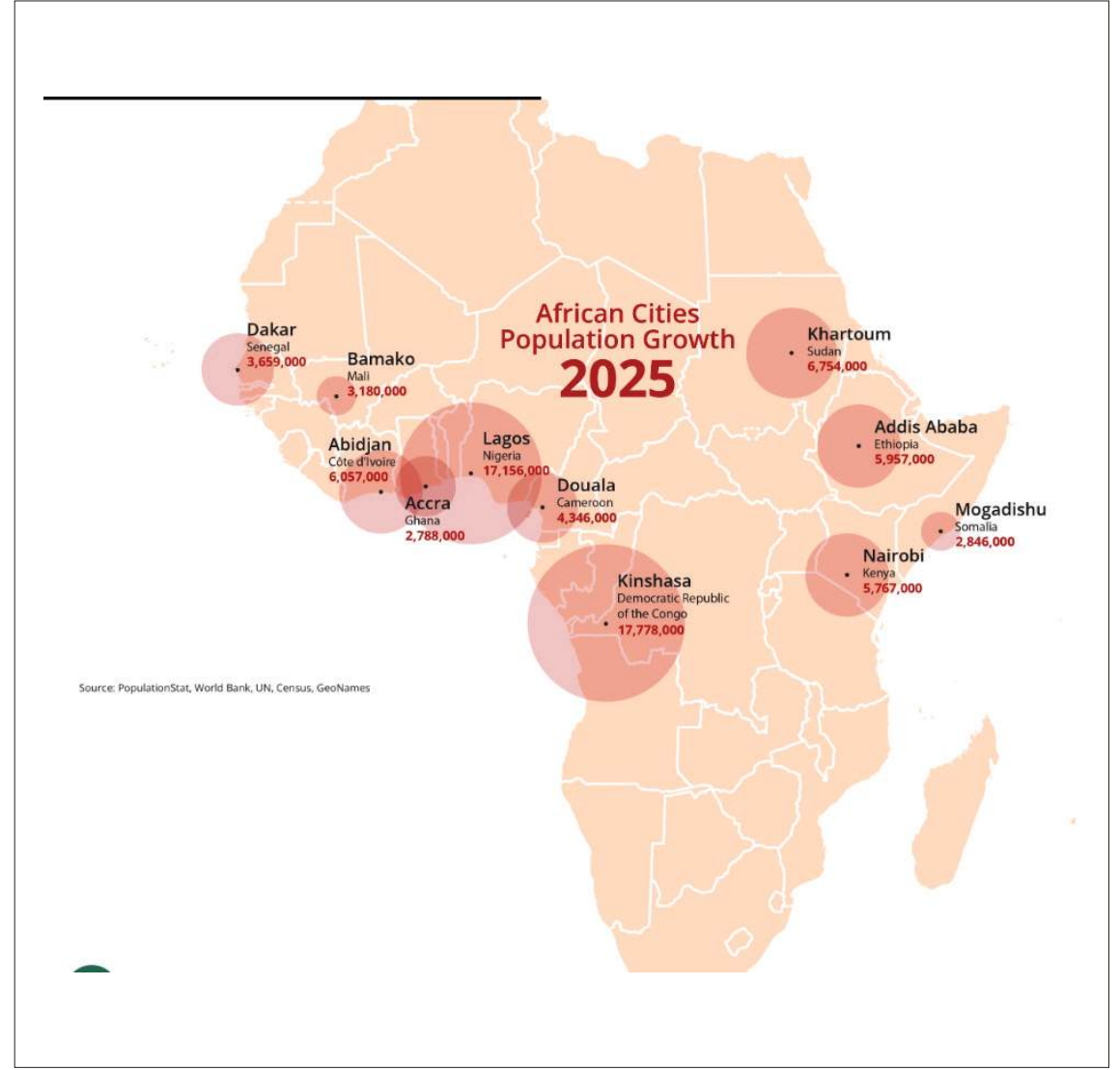


السكك الحديدية مهمة. والقدرة على الوصول إلى الأسواق المجاورة قد تكون في بعض الحالات أهم من حجم الاقتصاد المحلي نفسه.

أفريقيا: آلاف اللغات... وشبكات أسواق إقليمية

لكن أفريقيا ليست سوقاً واحدة. إنها آلاف الأسواق اللغوية والثقافية. فالقارة تضم ما بين 1,500 و3,000 لغة، أي نحو ثلث لغات العالم وفق تقديرات اليونسكو. هذا الرقم الضخم قد يوحي بأن أفريقيا مقسمة إلى آلاف الأسواق المنفصلة تماماً، لكن الواقع أكثر تعقيداً وإثارة في آن واحد. فعدد اللغات الكبير لا يعني بالضرورة 2,000 سوق منفصلة. هناك عدد محدود نسبياً من اللغات الكبرى التي تربط تجمعات سكانية ضخمة عبر الحدود. السواحيلية مثلاً هي لغة تواصل رئيسية في شرق أفريقيا. والعربية سائدة في معظم شمال أفريقيا. والهاسا ذات أهمية كبيرة في غرب أفريقيا. واليوروبا والإيجو محوريتان في نيجيريا والمناطق المجاورة. والأمهارية لغة رئيسية في إثيوبيا. وإلى جانب هذه اللغات المحلية الكبرى، تلعب الإنجليزية والفرنسية والبرتغالية أدواراً مهمة كلغات أعمال وإدارة عابرة للحدود. وتشير تقديرات برنامج اللغات الأفريقية في جامعة هارفارد إلى أن ما لا يقل

الخليج العربي يمتلك ميزة جغرافية لا يمكن تجاهلها: إنه يقع بين آسيا وأفريقيا وأوروبا



من يستطيع الربط بين هذه الأسواق لن يستثمر في أفريقيا فقط، بل يمكنه الاستثمار في الحركة التجارية بين القارات الثلاث

مستقبل أفريقيا. القارة غنية بالنفط والغاز والذهب والنحاس والكوبالت والليثيوم والمنغنيز والغرافيت والحديد والعديد من المعادن التي أصبحت ضرورية للاقتصاد العالمي الجديد. لكن السؤال ليس: كم تملك أفريقيا من المعادن؟ السؤال الأهم: كم من القيمة الاقتصادية لهذه المعادن سيبقى داخل أفريقيا؟ فإذا خرج المعدن من المنجم في صورته الخام، ثم جرى تكريره ومعالجته وتصنيع المنتجات النهائية في قارة أخرى، فإن الجزء الأكبر من سلسلة القيمة سيظل خارج القارة. أما إذا أمكن بناء سلسلة: منجم ← مصنع معالجة ← مصنع مكونات ← مصنع نهائي ← ميناء ← سوق، فإن القصة الاقتصادية تتغير بالكامل. وهنا تبرز الصين بوضوح. فخطة العمل الصينية-الأفريقية 2025-2027 لا تتحدث فقط عن البنية التحتية، بل تشمل التصنيع، وسلاسل الإمداد، والطاقة، والاقتصاد الرقمي، والمناطق الصناعية، ومعالجة المعادن، والموانئ والخدمات اللوجستية. كما تتحدث صراحة عن دعم معالجة المعادن داخل أفريقيا وزيادة القيمة المضافة، وتشجيع إنشاء المناطق الاقتصادية والصناعية. وهذا مهم جداً. فالصين لا تنظر إلى الطريق باعتباره طريقاً فقط، ولا إلى الميناء باعتباره ميناءً فقط، ولا إلى المنجم باعتباره منجماً فقط. إنما يمكن أن يصبح: الطريق + الميناء + المنطقة الصناعية + المصنع + السوق = منظومة اقتصادية واحدة. وهذا هو الفرق بين الاستثمار في أصل منفرد والاستثمار في سلسلة قيمة كاملة.

أميركا وأوروبا والهند.. سباق آخر على سلاسل الإمداد

في المقابل، تنظر الولايات المتحدة وأوروبا والهند إلى أفريقيا من زوايا مختلفة، لكن هناك قاسم مشترك بينها جميعاً: أهمية سلاسل الإمداد المستقبلية. فالعالم يدخل مرحلة أصبحت فيها المعادن الحيوية والطاقة والغذاء والتكنولوجيا والقدرة على تنويع مصادر الإنتاج عناصر استراتيجية. ومن هنا لم يعد السؤال من يملك المنجم فقط. بل: من يملك التكنولوجيا؟ من يمول المشروع؟ من

الممرات الاقتصادية قد تصبح أهم من الحدود السياسية في تحديد اتجاه رأس المال الأفريقي خلال العقود المقبلة

البنك الأفريقي للتنمية يقدر فجوة التمويل اللازمة لتحقيق أهداف التنمية في أفريقيا بأكثر من 1.3 تريليون دولار سنوياً

جذبت أفريقيا نحو 70 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر في 2025، وهو ثالث أعلى مستوى منذ 1990

اقتصاداً. لكن ميناءً مرتبطاً بالسكك الحديدية والطريق والمنطقة الصناعية والمصنع والسوق — ومدعوماً بلغة تواصل مشتركة — قد يصنع اقتصاداً إقليمياً بأكمله.

المحور الثالث: المعادن والطاقة والتصنيع.. هل تصبح أفريقيا مصنعاً لا منجماً فقط؟

وهنا نصل إلى واحدة من أكثر القضايا حساسية في

عن 75 لغة أفريقية يتحدث بها أكثر من مليون شخص، بينما تتحدث مئات أخرى مجتمعات أصغر. هذا التنوع يعني أن أفريقيا لا ينبغي أن تُقرأ كسوق واحدة عملاقة تضم أكثر من مليار ونصف المليار نسمة، بل كشبكة من الأسواق الإقليمية المترابطة عبر الممرات التجارية والمدن واللغات وأنظمة الدفع والبنية التحتية والثقافات الاستهلاكية. ومن هنا تكتسب دول مثل نيجيريا وكينيا والسنغال وإثيوبيا ومصر وجنوب أفريقيا وساحل العاج وتنزانيا وغانا أهميتها الحقيقية. ليست أهميتها في حجم سكانها فقط، بل في قدرتها على الربط بين أسواق إقليمية أوسع عبر اللغة والموقع والميناء والطريق.

السنغال وكينيا.. عندما تصبح الجغرافيا جزءاً من قيمة الاستثمار

هنا تظهر السنغال وكينيا بصورة مختلفة تماماً. السنغال لا تنافس نيجيريا في الحجم السكاني، لكنها تملك موقعاً أطلسياً مهماً، ودكار يمكن أن تلعب دوراً في حركة التجارة والخدمات اللوجستية في غرب أفريقيا. أما كينيا، فتقدم نموذجاً آخر: نيروبي كمركز مالي وتقني وخدمي، ومومباسا كبوابة بحرية إلى أسواق واسعة في الداخل الأفريقي، مع السواحيلية كلغة تواصل إقليمية تسهل الحركة التجارية والثقافية. وهذا يفتح الباب أمام طريقة مختلفة تماماً لقراءة القارة. بدلاً من النظر إلى أفريقيا باعتبارها 54 سوقاً منفصلة، يمكن النظر إليها باعتبارها شبكة من الممرات الاقتصادية: ميناء، ثم سكة حديد، ثم طريق، ثم منطقة صناعية، ثم مدينة، ثم سوق استهلاكية، مدعومة بلغات مشتركة تسهل التبادل. وبذلك تصبح قيمة الميناء أكبر من رسوم الحاويات التي تمر عبره، لأن الميناء قد يكون نقطة البداية لسلسلة اقتصادية كاملة. وهذه تحديداً إحدى القضايا التي أصبحت أكثر أهمية في النقاش الأفريقي الجديد. فالبنك الدولي يرى أن المرحلة المقبلة من التكامل الأفريقي يجب أن تنتقل من مجرد ربط الأسواق إلى بناء مراكز إنتاج إقليمية، من خلال ربط النقل والجمارك والطاقة والمدفوعات والخدمات والأنظمة الرقمية. وبعبارة أبسط: الميناء وحده لا يصنع

القارة تضم ما بين 1,500 و3,000 لغة، أي نحو ثلث لغات العالم وفق تقديرات اليونسكو



الديموغرافيا يمكن أن تكون واحدة من أكبر الفرص الاقتصادية في القرن الحالي إذا تحولت الزيادة السكانية إلى قوة إنتاجية

الشركة التي تدخل نيجيريا لا تنظر إلى السوق النيجيرية وحدها، بل تنظر إلى الدولة باعتبارها منصة للتوسع في أسواق غرب أفريقيا

ليست مجرد «ساحة صراع». إنها أيضاً ساحة تفاوض تستطيع فيها الحكومات الأفريقية جذب عدة أطراف للحصول على التمويل والتكنولوجيا والأسواق.

المحور السابع: التعاون الخليجي وأفريقيا.. من شراء الأصول إلى بناء المنظومات

وهنا ربما توجد إحدى أكثر الفرص إثارة بالنسبة إلى التعاون الخليجي . فإفريقيا ليست بعيدة عن الخليج. جغرافياً، تفصل بينهما مياه وممرات بحرية، لكنهما جزء من منظومة تجارية واحدة تمتد من الخليج العربي إلى بحر العرب والمحيط الهندي والبحر الأحمر ثم البحر المتوسط والأطلسي. ولهذا يمكن أن تصبح العلاقة بين التعاون الخليجي وأفريقيا أعمق بكثير من شراء أصل أو تمويل مشروع منفرد. يمكن التفكير مثلاً في: ميناء + منطقة لوجستية، أو مزرعة + مصنع غذائي + سلسلة تبريد، أو منجم + مصنع معالجة، أو محطة طاقة + منطقة صناعية، أو مطار + مدينة لوجستية، أو حتى ميناء + سكة حديد + منطقة اقتصادية + مدينة جديدة. وهذا النوع من الاستثمار هو الذي يمكن أن يخلق قيمة أكبر على المدى الطويل، لأنه لا يراهن على أصل منفرد، بل على منظومة اقتصادية كاملة. وتشير بيانات «الأونكتاد» الحديثة إلى أن مستثمري الخليج أصبحوا بالفعل مصدراً مهماً لمشروعات الاستثمار الجديدة في أفريقيا، ولا سيما في الطاقة واللوجستيات والعقار والبنية التحتية. وقد جذبت أفريقيا نحو 70 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر في 2025، وهو ثالث أعلى مستوى منذ 1990.

المحور الثامن: الفرصة ضخمة.. لكن المخاطر ضخمة أيضاً

لكن أي حديث جاد عن أفريقيا يجب أن يتجنب الوقوع في فخ «قصة النمو الجميلة». فالقارة تواجه تحديات حقيقية: الديون، تقلبات العملات، ارتفاع تكلفة التمويل، ضعف شبكات الكهرباء في بعض الدول، عدم الاستقرار السياسي في بعض المناطق، المخاطر التنظيمية، الاختناقات اللوجستية، الفقر، البطالة،

التي مرت بها أوروبا أو أميركا أو شرق آسيا. في بعض القطاعات، يمكنها القفز فوق مراحل كاملة. وهذا يحدث بالفعل في الاقتصاد الرقمي. الهاتف المحمول يمكن أن يصبح البنك. والمنصة الرقمية يمكن أن تصبح السوق. والدفع الإلكتروني يمكن أن يحل محل جزء من البنية المصرفية التقليدية. والذكاء الاصطناعي يمكن أن يقدم خدمات لم تكن متاحة سابقاً. ولهذا تتزايد أهمية: التكنولوجيا المالية، والتجارة الإلكترونية، ومراكز البيانات، والحوسبة السحابية، والأمن السيبراني، والاتصالات، والذكاء الاصطناعي، والخدمات الحكومية الرقمية. وقد أدركت الصين هذا الاتجاه أيضاً؛ إذ تتضمن خطة التعاون الصينية الأفريقية إنشاء مركز للتعاون في التكنولوجيا الرقمية، ودعم مشاريع للبنية التحتية والتحول الرقمي. لكن المنافسة الرقمية لن تكون صينية أميركية فقط. الشركات الهندية والأوروبية والخليجية والأفريقية نفسها ستدخل هذا السباق. والميزة هنا أن السوق المحتملة ليست صغيرة. إنها قارة شابة تتصل بالهاتف قبل أن تتصل أحياناً بالبنية التقليدية للاقتصاد.

المحور السادس: أفريقيا تتحول إلى ساحة تنافس عالمي.. لكن ليس بالطريقة التي نتخيلها

هنا تصبح الصورة أكثر تعقيداً. الصين تتحرك عبر التجارة والبنية التحتية والتصنيع والطاقة وسلاسل الإمداد. الولايات المتحدة تركز على التجارة والاستثمار والتكنولوجيا وسلاسل الإمداد والمعادن الحيوية. أوروبا تستفيد من القرب الجغرافي والروابط التجارية والطاقة. الهند تتحرك عبر التجارة والتكنولوجيا والأدوية والصناعة. والخليج يملك رأس المال والموانئ والخبرة اللوجستية والطاقة والغذاء والاستثمار طويل الأجل. لكن من الخطأ اختزال الأمر في عبارة: «الصين ضد أميركا في أفريقيا». القصة أكثر تعقيداً. فقد تتنافس القوى الكبرى في قطاع، وتتعاون شركاتها في قطاع آخر، وقد تستفيد دولة أفريقية من الاستثمارات الصينية في البنية التحتية، ومن التكنولوجيا الغربية، ومن رأس المال الخليجي، ومن التجارة الهندية في الوقت نفسه. وبالتالي فإن أفريقيا

يؤمنه؟ من ينقل الخام؟ من يعالجه؟ من يصنع المنتج النهائي؟ ومن يشتريه؟ ولهذا تتحول أفريقيا تدريجياً من كونها مصدراً للمواد الخام إلى ساحة محتملة لإعادة تشكيل بعض سلاسل الإمداد العالمية. لكن ذلك لن يحدث تلقائياً. فالقارة تحتاج إلى كهرباء موثوقة، وموانئ وطرق وسكك حديدية، ومهارات، وتمويل طويل الأجل، وتشريعات مستقرة. وهذه الفجوات نفسها قد تكون من أكبر الفرص الاستثمارية.

المحور الرابع: المعركة على البنية التحتية.. الطريق إلى الثروة قد يكون هو الطريق نفسه

ربما لا يوجد قطاع يختصر قصة أفريقيا المستقبلية مثل البنية التحتية. فالقارة لا تحتاج فقط إلى مزيد من الطرق. إنها تحتاج إلى شبكة اقتصادية متكاملة: طرق، سكك حديدية، موانئ، مطارات، شبكات كهرباء، مياه، مخازن، سلاسل تبريد، مراكز بيانات، شبكات ألياف ضوئية، أنظمة دفع، ومناطق اقتصادية. وهنا تكمن إحدى أكثر الفرص إثارة للمستثمرين. فالبنك الدولي يقدر أن نحو 60% من تكاليف التجارة المقدرة في أفريقيا تنشأ داخل الحدود الوطنية، من خلال التأخير الجمركي واللوجستيات والقيود التنظيمية واختلاف المعايير وضعف البنية التحتية. كما يشير إلى أن التجارة داخل أفريقيا لا تزال محدودة، لكنها أكثر تنوعاً وتصنيعاً من صادرات القارة إلى العالم. وهذا يعني أن إزالة الاحتكاكات بين الأسواق يمكن أن تكون بحد ذاتها مصدراً ضخماً للنمو. تخيل مصنعاً في دولة أفريقية يستطيع شراء مدخلاته من دولة مجاورة دون إجراءات جمركية معقدة، ويحصل على الكهرباء من شبكة إقليمية، ويمول عملياته عبر نظام دفع عابر للحدود، ثم ينقل إنتاجه بالسكك الحديدية إلى ميناء. هنا لا تعود أفريقيا مجرد مجموعة دول. تصبح سوقاً إنتاجية واحدة. وهذا هو الطموح الأكبر لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

المحور الخامس: الاقتصاد الرقمي.. القفزة التي قد تختصر عقوداً

أفريقيا قد لا تحتاج إلى تكرار كل مراحل التنمية

لاغوس ليست مجرد مدينة مكتظة بالسكان؛ إنها عقدة اقتصادية ومالية وتجارية وتقنية يمكن أن تؤثر في اتجاهات غرب أفريقيا بأكملها



تتحول أفريقيا تدريجياً من كونها مصدراً للمواد الخام إلى ساحة محتملة لإعادة تشكيل بعض سلاسل الإمداد العالمية

القارة لا تحتاج فقط إلى مزيد من الطرق، بل تحتاج إلى شبكة اقتصادية متكاملة

والسياحة والصحة والإسكان والتمويل الإسلامي والتكنولوجيا. والأهم أن الخليج العربي يمتلك ميزة جغرافية لا يمكن تجاهلها؛ إنه يقع بين آسيا وأفريقيا وأوروبا. ومن يستطيع الربط بين هذه الأسواق لن يستثمر في أفريقيا فقط، بل يمكنه الاستثمار في الحركة التجارية بين القارات الثلاث.

بالنهاية: أفريقيا لا تنتظر عام 2050

قد تبدو سنة 2050 بعيدة. لكن القرارات التي ستصنع أفريقيا 2050 تُتخذ الآن. الطرق التي ستصبح ممرات تجارية يجري التخطيط لها الآن. الموانئ التي ستصبح مراكز لوجستية يجري تطويرها الآن. المناطق الصناعية التي ستجذب المصانع يجري إنشاؤها الآن. وسلاسل الإمداد التي سترتبط المعادن بالمصانع والأسواق يعاد تشكيلها الآن. وفي الوقت نفسه، تتسابق القوى الاقتصادية الكبرى على بناء علاقات طويلة الأجل مع القارة. الصين تنظر إلى البنية التحتية والتصنيع وسلاسل الإمداد. الولايات المتحدة تنظر إلى التكنولوجيا والتجارة والمعادن الحيوية. أوروبا تنظر إلى الطاقة والتجارة والقرب الجغرافي. الهند تنظر إلى الأسواق والتكنولوجيا والتصنيع. والخليج يملك مزيجاً من رأس المال والطاقة والموانئ والخدمات اللوجستية والغذاء. أما أفريقيا نفسها، فلديها ما يحتاجه الجميع: السكان، والموارد، والموقع، والأسواق، والطاقة، والأرض، والفرصة، والتنوع اللغوي والثقافي الذي يجعلها شبكة أسواق إقليمية لا سوقاً واحدة. لكن نجاح القارة لن يتحدد بعدد سكانها وحده، ولا بثرواتها الطبيعية وحدها. سيحدد بقدرتها على تحويل هذه المزايا إلى إنتاج وقيمة مضافة وتجارة إقليمية وفرص عمل واستثمارات مستدامة. ولهذا ربما تكون الجملة الأهم في قصة أفريقيا خلال العقود المقبلة هي: القارة التي كان العالم يصفها طويلاً بأنها «سوق المستقبل» بدأت تتحول إلى سوق الحاضر. والسؤال الحقيقي لم يعد: هل نذهب إلى أفريقيا؟ بل: أين نذهب؟ وماذا نبني؟ ومن نربط؟ وأي جزء من الاقتصاد الأفريقي الجديد سيكون قد تشكل قبل أن يصل عام 2050؟

الميناء وحده لا يصنع اقتصاداً. لكن ميناءً مرتبطاً بالسكك الحديدية والطريق والمنطقة الصناعية والمصنع والسوق – ومدعوماً بلغة تواصل مشتركة – قد يصنع اقتصاداً إقليمياً بأكمله

دول أفريقيا أهميتها الحقيقية ليست في حجم سكانها فقط، بل في قدرتها على الربط بين أسواق إقليمية أوسع عبر اللغة والموقع والميناء والطريق

الهاتف المحمول يمكن أن يصبح البنك. والمنصة الرقمية يمكن أن تصبح السوق. والدفع الإلكتروني يمكن أن يحل محل جزء من البنية المصرفية التقليدية

فالاستثمار في أصل واحد قد يحقق عائداً. لكن الاستثمار في منظومة يمكن أن يخلق اقتصاداً. وهنا توجد مساحة واسعة لرأس المال الخليجي في قطاعات الغذاء والطاقة والموانئ واللوجستيات والتصنيع

والفجوة الكبيرة في البنية التحتية. والبنك الأفريقي للتنمية يقدر فجوة التمويل اللازمة لتحقيق أهداف التنمية في أفريقيا بأكثر من 1.3 تريليون دولار سنوياً، مع التأكيد في الوقت نفسه على إمكانية تعبئة موارد أكبر من خلال تحسين الإيرادات المحلية، والأسواق المالية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتحسين استخدام رأس المال. إذن، الفرصة ليست بلا مخاطر. بل العكس تماماً. حجم الفرصة يتناسب مع حجم التحدي. وهذا تحدياً ما يجعل أفريقيا مناسبة أكثر للمستثمر طويل الأجل الذي يستطيع فهم المخاطر وإدارتها، وليس للمستثمر الذي يبحث عن عائد سريع.

أفريقيا 2050.. من يملك الممر؟

إذا جمعنا هذه الخيوط كلها، تظهر أمامنا صورة مختلفة. في عام 2050، قد لا يكون السؤال الأهم: من يملك أكبر منجم؟ أو من ينتج أكبر كمية من النفط؟ بل قد يكون: من يملك الممر الاقتصادي؟ من يملك الميناء؟ من يملك السكك الحديدية؟ من يملك المنطقة الصناعية؟ من يوفر الكهرباء؟ من يدير مركز البيانات؟ من يملك منصة الدفع؟ من يمول المصنع؟ ومن يستطيع ربط كل هذه العناصر بسوق تضم مئات الملايين من المستهلكين؟ وهنا تحدياً تتحول الجغرافيا إلى اقتصاد. ميناء في غرب أفريقيا يمكن أن يصبح بوابة إلى منطقة. وميناء في شرق أفريقيا يمكن أن يصبح مدخلاً إلى دول داخلية. ومنطقة صناعية قرب ميناء قد تتحول إلى مركز تصنيع. وسكة حديد تمتد من منجم إلى ميناء قد تغير اقتصاد دولة بأكملها. ولهذا فإن الممرات الاقتصادية قد تصبح أهم من الحدود السياسية في تحديد اتجاه رأس المال الأفريقي خلال العقود المقبلة.

السؤال الذي يجب أن يطرحه المستثمر الخليجي

ربما أن الأوان لأن يتغير السؤال الخليجي من: «ماذا نشترى في أفريقيا؟» إلى: «ماذا يمكن أن نبني في أفريقيا؟»

في مبادرة The Agentic AI Experience

«زين» شريك استراتيجي مع «إطلاق» لتمكين قادة الأعمال من توظيف الذكاء الاصطناعي الوكيل



ستيفن بتلر:

- البرنامج استثمار مباشر في مواهب الكويت ومستقبل اقتصادها



نواف الغربللي:

- طموح زين يتجاوز تبني التقنيات الجديدة إلى توظيفها لصناعة قيمة حقيقية ضمن إطار حوكمة مسؤول



خالد الزامل:

- بناء القدرات المحلية يجب أن يترافق مع وضوح الصلاحيات والمسؤولية وحماية خصوصية البيانات



د. خالد الزامل، نواف الغربللي، ستيفن بتلر، خالد الزنكي، وندا الديحاني خلال الحفل

للاتصالات وتقنية المعلومات د. خالد الزامل، والرئيس التنفيذي لـ زين الكويت نواف الغربللي، والقائم بأعمال سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في الكويت ستيفن بتلر، والمؤسس والرئيس التنفيذي لإطلاق للاستشارات خالد الزنكي، والمدير العام لمركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع ندا الديحاني.

التجربة، التي ابتكرتها وتنظمها «إطلاق»، لتمكين أصحاب الأعمال والتنفيذيين والقادة من بناء فرق من وكلاء الذكاء الاصطناعي وتوظيفها عملياً بما يتناسب مع احتياجات أعمالهم. جاء الإعلان خلال الحفل الذي استضافته زين بمقرها في الشويخ، بحضور رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة

أعلنت زين الكويت عن شراكتها الاستراتيجية مع «إطلاق» لتقديم The Agentic AI Experience في الكويت، في خطوة مشتركة تهدف إلى دعم تبني التقنيات الناشئة وتحويل إمكانات الذكاء الاصطناعي إلى قدرات عملية تخدم قطاع الأعمال، وتساهم في تعزيز منظومة الابتكار والاقتصاد الرقمي في الكويت. وتأتي

بالشراكة مع «هيئة الاتصالات» والسفارة الأمريكية لدعم قادة الأعمال في تحويل تقنيات الذكاء الاصطناعي الناشئة إلى قدرات عملية تعزز الإنتاجية والابتكار والاقتصاد الرقمي



ندا الديحاني:

- تمكين الشباب والمبتكرين من تحويل المعرفة إلى حلول عملية يسهم في بناء مستقبل الكويت

من أعمالهم من شأنه أن يدعم الإنتاجية، ويسهم في تطوير خدمات جديدة، ويعزز قدرة القطاع الخاص على الابتكار والنمو.

ويتقاطع هذا التوجه مع أولويات رؤية الكويت 2035 في تنمية رأس المال البشري، ورفع الإنتاجية وتعزيز دور القطاع الخاص في بناء اقتصاد متنوع قائم على المعرفة والابتكار. وفي هذا السياق، تركز المبادرة على بناء قدرات عملية تمكّن المشاركين من تطوير فرق فعّالة من وكلاء الذكاء الاصطناعي وتوجيهها بمسؤولية، بحيث تصبح التكنولوجيا وسيلة لتحقيق قيمة وأثر ملموسين، وليس غاية بحد ذاتها.

تجمع المبادرة جهات من قطاع الأعمال والتكنولوجيا والتعليم والابتكار والمجتمع، حيث تشارك زين الكويت بصفتها الشريك الاستراتيجي، والهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات (CITRA) بصفتها شريك الثقة الرقمية، كما تشارك «إطلاق» وسفارة الولايات المتحدة الأمريكية في الكويت كشركاء الإطلاق، و-GUST Start-up Lab ومركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع، فيما تشارك شركة السينما الكويتية وBPG كشركاء الإعلام والإبداع، وغرفة التجارة الأمريكية في الكويت، والجمعية الاقتصادية الكويتية، وجمعية المهندسين الكويتية، والجمعية الكويتية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة كراحة مجتمعين.

وعبر هذه الشراكات، تواصل زين دعم المبادرات التي تسهم في بناء وتطوير القدرات الرقمية وتعزيز قيادة الأعمال وتشجيع التّبيّ المسؤول للتكنولوجيا، وربط التقنيات الناشئة باحتياجات قطاع الأعمال الفعلية. ويأتي ذلك ضمن استراتيجيتها لتعزيز منظومة الابتكار، ودعم التنافسية في القطاع الخاص، والمساهمة في تطوير الاقتصاد الرقمي في الكويت.



خالد الزنكي:

- التجربة تنقل المشاركين من فهم إمكانيات وكلاء الذكاء الاصطناعي إلى توظيفهم عملياً بأهداف واضحة وإشراف بشري

«تجمع تجربة الذكاء الاصطناعي الوكيل بين معرفتي في هندسة الحاسوب وخبرتي التي تمتد لأكثر من عشرين عاماً في مجالات ريادة الأعمال وقطاع الأعمال. تم تصميم هذه التجربة لدعم أصحاب الأعمال والقادة غير المتخصصين تقنياً في تطبيقات وكلاء الذكاء الاصطناعي في مؤسساتهم وأنشطتهم اليومية. تبدأ التجربة بتحديد احتياجات العمل، ثم تربط بين التقنية والتطبيق العملي. الهدف هو مساعدة المشاركين في الانتقال من فهم إمكانيات وكلاء الذكاء الاصطناعي إلى استخدامهم بشكل فعلي لتحقيق أهداف محددة، مع إشراف بشري».

وقال ندا الديحاني، المدير العام لمركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع: «تعكس مشاركتنا في THE AGENTIC AI EXPERIENCE حرص مركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع على تمكين الشباب والمبتكرين من استكشاف تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وتحويل المعرفة إلى حلول عملية تسهم في بناء مستقبل الكويت».

إلى جانب البرنامج التدريبي المكثف، تجمع التجربة بين الإرشاد واللقاءات الحوارية وعرض المشاريع والعضوية، بما يعزز استمرارية التعلم والتطبيق العملي وتبادل الخبرات، ويساعد المشاركين على تحويل ما يكتسبونه من معرفة إلى قدرات قابلة للتطبيق في بيئات أعمالهم.

وتسهم هذه المنهجية في دعم بناء القدرات الرقمية والاقتصادية في الكويت، من خلال مساعدة أصحاب القرار في قطاع الأعمال على تحويل التقنيات الناشئة إلى أدوات عملية تستجيب لاحتياجات حقيقية. كما أن تمكين أصحاب الأعمال والتنفيذيين والقادة من توظيف وكلاء الذكاء الاصطناعي في مجالات محددة

يُقام البرنامج التدريبي المكثف في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا (GUST) خلال الفترة من 2 نوفمبر إلى 2 ديسمبر 2026، وتُعقد جلساته أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء، من الساعة 6:00 إلى 9:00 مساءً بتوقيت الكويت، وتخص هذه المواعيد البرنامج التدريبي المكثف، ولا تمثل المدة الكاملة للتجربة بجميع مكوناتها، ويمكن التسجيل من خلال الرابط: <https://www.theagenticaiexperience.com>

وتنطلق التجربة من احتياجات أعمال المشاركين، ثم تربطها بالتطبيقات العملية للذكاء الاصطناعي القائم على الوكلاء؛ وهي أنظمة تتيح لوكلاء الذكاء الاصطناعي تنفيذ مهام محددة وتنسيق العمل تحت إشراف بشري. وتهدف إلى تمكين كل مشارك من بناء فريق عامل من الوكلاء يخدم تلك الاحتياجات، ضمن مسؤوليات وصلاحيات واضحة ونقاط محددة للحصول على الموافقة البشرية، دون اشتراط خلفية تقنية.

وفي كلمته، قال د. خالد الزامل، رئيس مجلس الإدارة في الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات: «طموحنا أن نرى كفاءات محلية تبني حلولاً تخدم مجتمعنا، وتحمل اسم الكويت إلى آفاق أوسع للمنافسة. فكل خبرة يكتسبها أبنائنا اليوم توسّع ما يستطيعون إنجازه غداً. يرتبط دور الهيئة في مجال الذكاء الاصطناعي الوكيل بتنظيم خدمات تقنية المعلومات وحماية المستخدمين وخصوصية بياناتهم. ومع قدرة هذه الأنظمة على تنفيذ إجراءات نيابة عن المستخدم، يصبح تحديد صلاحياتها والمسؤولية عن أعمالها مطلباً أساسياً».

وقال نواف الغربلي، الرئيس التنفيذي لـ زين الكويت: «يشهد الذكاء الاصطناعي تطوراً متسارعاً يُعيد تشكيل بيئة الأعمال ويمنح المؤسسات قدرات جديدة على الابتكار والنمو، ويُمثّل الذكاء الاصطناعي القائم على الوكلاء (Agentic AI) مرحلةً مهمّةً في هذه النقلة الجديدة. في زين، لا يقتصر طموحنا على مواكبة التقنيات الجديدة وتبنيها، بل على توظيفها بما يصنع قيمة حقيقية، ضمن إطار يحافظ على دور القرار البشري ويُعزّز المساءلة والأمن والحوكمة المسؤولة».

وأضاف: «تأتي شراكتنا الاستراتيجية مع مبادرة The Agentic AI Experience امتداداً لدورنا في دعم منظومة الابتكار وريادة الأعمال في الكويت، وتمكين رواد الأعمال والشركات الناشئة من الوصول إلى التقنيات الحديثة والمعرفة والمهارات العملية التي تُساعدهم على التطوّر والنمو والإسهام بفعالية في الاقتصاد الرقمي. ومع استمرار تحوّل زين من شركة اتصالات إلى شركة تكنولوجيا مُتكاملة، نواصل توظيف التكنولوجيا لصناعة أثر ملموس وبناء منظومة رقمية مُتكاملة توازن بين الابتكار والنمو من جهة، والأمن والحوكمة والمسؤولية من جهة أخرى».

وقال ستيفن بترل، القائم بأعمال سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في الكويت: «تفخر سفارة الولايات المتحدة بدعم هذا البرنامج بوصفه استثماراً مباشراً في شباب الكويت الموهوبين وفي مستقبل الاقتصاد الكويتي. إننا نعيش لحظة استثنائية في عالم التكنولوجيا، فتقنيات اليوم تتجاوز بكثير كل ما كان يمكن تخيله. وكما قال الرئيس ترمب، فإن الأنظمة التكنولوجية الرائدة اليوم «تُضاعف البراعة البشرية وتفتح آفاقاً لأشكال جديدة من الإبداع». فهي تجعل المستحيل ممكناً في العلوم والطب وفي كل مجال آخر تقريباً».

وقال م. خالد الزنكي، المؤسس والرئيس التنفيذي لإطلاق للاستشارات الذي سيقود البرنامج شخصياً:

النسخة الأولى من مؤتمر «المرأة والاقتصاد» تقام في الكويت يومي 17 و18 أكتوبر

تحت رعاية وحضور وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار وبالتعاون مع جامعة الكويت ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي

يتضمن المؤتمر كلمة لمعالي وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار

تجارة وصناعة الكويت بالتعاون مع اتحاد شركات الاستثمار، وتهدف إلى تحويل الأفكار إلى استراتيجيات قابلة للتنفيذ، على أن تُنشر مخرجاتها في تقرير ما بعد الفعالية. ويُختتم المؤتمر بحوار بين المتحدثين والطلبة في جامعة الكويت، بالتعاون مع وحدة دراسات المرأة.

أهداف الفعالية:

تهدف الفعالية إلى إتاحة فرص التواصل بين المشاركين، وتمكين المرأة في مختلف المجالات، وتعزيز تبادل المعرفة من أجل التقدم الاقتصادي. التواصل: بناء علاقات هادفة بين القيادات والمبتكرين وصناع القرار من مختلف القطاعات. التمكين: إبراز صوت المرأة وقيادتها في المجالين الاقتصادي وصناعة السياسات وتعزيزهما. تبادل المعرفة: تبادل الرؤى والأبحاث والاستراتيجيات العالمية لدعم الإدماج الاقتصادي للمرأة. المخرجات المتوقعة: إطلاق حملة وطنية/إقليمية للثقافة المالية. بناء شراكات استراتيجية جديدة. تعزيز التفاعل بين الأجيال حول التخطيط الاقتصادي والفرص. ترسيخ حضور الكويت كمركز للحوار الاقتصادي الشامل.

عن مؤتمر «المرأة والاقتصاد»

يجمع مؤتمر «المرأة والاقتصاد» في نسخته الأولى على مدى يومين في الكويت صناع السياسات والرؤساء التنفيذيين والخبراء العالميين والمستثمرين والأكاديميين والقيادات النسائية الصاعدة من مختلف أنحاء المنطقة وخارجها، تحت رعاية وحضور وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار في دولة الكويت، وبالتعاون مع الجمعية الاقتصادية الكويتية ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي. ويحظى المؤتمر بدعم نخبة من الرعاة، من بينهم مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، «إيكيا (IKEA)»، بنك الكويت الوطني، بيت التمويل الكويتي، الشركة الكويتية للاستثمار، زين، اتحاد شركات الاستثمار، وشركة الناصر والناشي المتحدة. كما يقوم على شراكة مع عدد من الجهات، من بينها جامعة الكويت، وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر، ومجموعة الراي الإعلامية و شركة زون، «ديوانية ميديا (Diwaniya Media)»، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج (MADE51) بدعم من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنصة «كفو».

وتجدر الإشارة إلى أن جلسات اليوم الأول 17 أكتوبر المنعقدة في فندق جراند حياة الكويت مفتوحة للجمهور، بينما ستكون جلسات اليوم الثاني 18 أكتوبر 2026 المقرر عقدها في جامعة الكويت مغلقة للمختصين. وللإطلاع على جدول الأعمال والتسجيل يمكن زيارة صفحة leiwalakom.com/women-economy أو متابعة حساب [women_andtheeconomy](https://www.instagram.com/women_andtheeconomy) على إنستغرام.



يجمع صناع السياسات
والرؤساء التنفيذيين
والخبراء العالميين
والمستثمرين
والأكاديميين، بمشاركة
متحدثين من «جي بي
مورغان (JP Morgan)»،
وأجيلي، وبنك الكويت
الوطني، وبيت التمويل
الكويتي، وبوبيان
كابيتال، و«إيكيا (IKEA)»،
و«أوكسفورد ريسك (Ox-)
(ford Risk)»، وغيرها



طاولة مستديرة مغلقة رفيعة المستوى بعنوان "من المشاركة إلى المساهمة الاقتصادية: إطلاق للإمكانات الاقتصادية للمرأة في الكويت"، وتُعقد في غرفة

أعلنت «لي ولكم»، وهي مبادرة كويتية غير هادفة للربح تُعنى بتمكين الأفراد من خلال التوعية المالية وتبادل المعرفة وتنمية المجتمع، اليوم عن انطلاق النسخة الأولى من مؤتمر «المرأة والاقتصاد»، المقرر عقده يوم 17 أكتوبر 2026 في فندق جراند حياة الكويت، ويوم 18 أكتوبر 2026 في غرفة تجارة وصناعة الكويت بالتعاون مع اتحاد شركات الاستثمار. ويُقام المؤتمر تحت رعاية وحضور عبدالعزيز ناصر المرزوق، وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار في دولة الكويت، وبالتعاون مع جامعة الكويت ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

ويوفر مؤتمر «المرأة والاقتصاد» منصة بارزة لتعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة والإسهام في بناء مستقبل اقتصادي أكثر شمولاً وإنتاجية واستدامة للكويت والمنطقة. ويجمع المؤتمر صناع السياسات والرؤساء التنفيذيين والخبراء العالميين والمستثمرين والأكاديميين والقيادات النسائية الصاعدة من مختلف أنحاء المنطقة وخارجها، على مدى يومين من الحوار والتحليل والتعاون العملي الموجه نحو تحقيق النتائج، ستتحول النقاشات الهادفة إلى التزامات ملموسة، عبر ربط الإمكانات الاقتصادية للمرأة بالمؤسسات والفرص ورؤوس الأموال الكفيلة بتحويل تلك الإمكانات إلى أثر مستدام.

ويتضمن برنامج المؤتمر كلمة لعبدالعزیز ناصر المرزوق، وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار في دولة الكويت، إلى جانب كلمة لطيفة الحميضي، المؤسس لمبادرة «لي ولكم»، تتناول فيها أهمية الإدماج الاقتصادي للمرأة بوصفه أولوية وطنية. وتتواصل فعاليات الفترة الصباحية بجلستين حواريتين: تجمع الأولى بعنوان "الواقع الراهن" صناع السياسات والاقتصاديين وقادة القطاع الخاص لاستعراض الوضع الحالي لمشاركة المرأة والتحديات وقصص النجاح. أما الجلسة الثانية بعنوان «مستقبل المرأة في الاقتصاد»، التي يديرها السفير قديري رشيد، سفير المملكة المتحدة لدى دولة الكويت، فتركز على دور الذكاء الاصطناعي والتقنية المالية والسياسات في تشكيل مشهد اقتصادي أكثر شمولاً.

كما يتخلل المؤتمر عرض تقديمي للدكتورة/ نورة شعبي، رئيس مركز دراسات وأبحاث المرأة في جامعة الكويت، والدكتور / «غريغ ب. ديفيز (Greg B. Davies)»، رئيس قسم التمويل السلوكي في شركة "أوكسفورد ريسك (Oxford Risk)"، إلى جانب إعلان بنك الكويت الوطني عن مشروع جديد. وتتضمن فترة ما بعد الظهر ورش عمل تفاعلية بالشراكة مع منصة «كفو» حول وكلاء الذكاء الاصطناعي والصحة المالية الشخصية والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني، يليها مؤتمر الشباب والأطفال المسائي "مستقبلنا في الاقتصاد" بالتعاون مع مركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع، لمنح الأطفال والشباب فرصة للمشاركة الفعالة.

وأما اليوم الثاني من المؤتمر، فيضم نقاشات

شراكة تعزز دعم المحتوى الإعلامي الهادف وترفع الوعي المجتمعي

«بنك وربة» يرعى بودكاست «بدون ورق» للعام الثاني على التوالي



مساعدة الغريب وفيفل العقل بعد توقيع الرعاية للموسم الثاني

يواصل بنك وربة دعمه للمحتوى الإعلامي الهادف من خلال رعايته لبودكاست «بدون ورق» للعام الثاني على التوالي، ففي إطار توجه البنك نحو دعم المنصات الإعلامية التي تقدم محتوى متنوعاً يلامس اهتمامات المجتمع، ويسهم في رفع مستوى الوعي من خلال طرح موضوعات اجتماعية ودينية وعلمية واقتصادية ذات قيمة معرفية.

وتأتي الرعاية بالتعاون مع مجموعة سرد، حيث تهدف الشراكة إلى تعزيز حضور بنك وربة ضمن المنصات الرقمية ذات الانتشار الواسع، وربط العلامة التجارية بالمحتوى الهادف والمسؤولية المجتمعية، بما يعكس توجه البنك نحو توسيع نطاق حضوره في المبادرات التي تجمع بين التأثير الإعلامي والقيمة المعرفية.

أكثر من 20 مليون مشاهدة عبر مختلف

المنصات

وتستند أهمية استمرار الرعاية إلى النتائج التي حققها بودكاست «بدون ورق» خلال الفترة من ديسمبر 2025 إلى أبريل 2026، إذ أظهر تقرير أداء الرعاية، من خلال 10 حلقات نشرت في غضون 5 أشهر، وصول إجمالي المشاهدات إلى 21,220,000 مشاهدة عبر مختلف المنصات وشملت النتائج نحو 10.1 مليون مشاهدة على يوتيوب، و6.8 مليوناً على إنستغرام، و2.64 مليون على تيك توك، و656 ألفاً على منصة X، إضافة إلى 777.4 ألف استماع للمحتوى الصوتي و327 ألف مشاهدة لمقاطع يوتيوب القصيرة.

وتشير البيانات الواردة في التقرير كذلك إلى أن القناة الرئيسية على يوتيوب وحدها حققت خلال عام 2025 نمواً في عدد المشاهدات بنسبة 19% مقارنةً بالعام السابق، وهو ما يعكس اتساع قاعدة الجمهور وتنامي التفاعل مع المحتوى بشكل مستمر، ويؤكد قدرة القناة على الحفاظ على زخم نموها، مع استمرار ارتفاع الوصول عبر مختلف المنصات، بما فيها إنستغرام وتيك توك والمحتوى الصوتي، مما يوفر للرعاة حضوراً واسعاً ومتنامياً لدى شريحة كبيرة من الجمهور.

تنوع المحتوى يعزز القيمة المعرفية للشراكة

ويتميز «بدون ورق» بتقديم حلقات تتناول مجموعة متنوعة من الموضوعات التي تمس جوانب مختلفة من حياة الجمهور، بما في ذلك القضايا الاجتماعية والدينية والعلمية والاقتصادية، الأمر الذي يمنح الرعاية بعداً يتجاوز الظهور التقليدي للعلامة التجارية، من خلال الارتباط بمنصة تقدم محتوى معرفياً موجهاً إلى جمهور واسع.

المطيري: ندعم المنصات التي تقدم محتوى هادفاً للمجتمع

وحول هذه الشراكة قال أيمن سالم المطيري- مدير أول قطاع العلاقات العامة والاتصال المؤسسي في بنك وربة: «تأتي رعايتنا لبودكاست بدون ورق للعام الثاني على التوالي انطلاقاً من إيماننا بأهمية دعم المنصات الإعلامية الهادفة التي تمتلك القدرة على الوصول إلى شرائح واسعة من المجتمع، وتقديم محتوى يثري المعرفة وي طرح موضوعات تمس حياة الأفراد واهتماماتهم المختلفة».

وأضاف المطيري: «ننظر إلى هذه الشراكة باعتبارها امتداداً لدور بنك وربة في دعم المبادرات التي تسهم في تعزيز الوعي المجتمعي، لا سيما عندما تكون قادرة على الجمع بين المحتوى المتنوع والانتشار الرقمي، وقد أظهرت نتائج الموسم السابق مستويات وصول

أيمن سالم المطيري:

• حرننظر إلى هذه

الشراكة باعتبارها امتداداً

لدور بنك وربة في دعم

المبادرات التي تسهم في

تعزيز الوعي المجتمعي

وتفاعل لافتة، وهو ما يعزز أهمية مواصلة التعاون والاستفادة من هذه المنصة للوصول إلى الجمهور بمحتوى يحمل قيمة حقيقية».

حضور العلامة التجارية عبر المنصات الرقمية

وتتضمن الرعاية حضور شعار بنك وربة على القنوات الخاصة ببودكاست «بدون ورق»، بما يشمل منصتي إنستغرام ويوتيوب، إلى جانب الاستفادة من الانتشار الرقمي للمحتوى عبر المنصات الأخرى التي ينشط عليها البودكاست.

ويعكس هذا الحضور توجه البنك إلى الاستفادة من المنصات الرقمية الحديثة للوصول إلى الجمهور بأساليب تتناسب مع طبيعة استهلاك المحتوى في الوقت الحالي، مع الحفاظ على ارتباط الظهور الإعلامي للعلامة التجارية بمحتوى ذي طابع توعوي ومعرفي.

مواصلة الاستثمار في المحتوى الهادف

وتأتي مواصلة رعاية «بدون ورق» ضمن رؤية بنك وربة لدعم المنصات التي تسهم في إثراء الوعي المجتمعي، والاستفادة من الأدوات الإعلامية والرقمية الحديثة في إيصال الرسائل التوعوية إلى الجمهور.

وذكرت الشريكة المؤسسة لمجموعة سرد ومنتجة المحتوى في «بدون ورق» منيرة جابر الشريفي: «إن صناعة مساحة للحوار الجاد والمعرفة الحقيقية تتطلب أكثر من ضيوفنا الخبراء من نخبة مجالاتهم وجمهور

منيرة جابر الشريفي:

• الشراكة هي امتداد

لإيمان البنك بتأثير المحتوى

الثقافي الرقمي الحديث

على المجتمع عامة وتعزيز

الاقتصاد الإبداعي خاصة

يتميز بجديته في طلب المعرفة؛ بل كذلك تتطلب المساحة شركاء داعمين من مؤسسات استثنائية كبنك وربة، وتمثل شراكتنا المميزة الإيمان المشترك بأهمية المعرفة والاستثمار الثقافي بصناعة وعي اجتماعي. وأضافت الشريفي: «نتوجه بالخالص الشكر والتقدير لشركائنا في بنك وربة على دعمهم المتواصل، ويسعدنا أن نتطلع إلى موسم حافل نأمل أن يترك أثراً طيباً لدى جمهورنا الكريم».

وتؤكد الشراكة للعام الثاني على التوالي استمرار توجه البنك نحو بناء شراكات مع منصات قادرة على تقديم محتوى متنوع وواسع الانتشار، مع التركيز على الموضوعات التي تحقق فائدة للمجتمع، ومن بينها الموضوعات المالية والتوعوية التي ترتبط بالسلوك الفردي والوعي المالي.

كما يعكس استمرار التعاون حرص بنك وربة على بناء حضور مستدام للعلامة التجارية ضمن المبادرات الثقافية والإعلامية والمجتمعية، بما ينسجم مع توجهه نحو دعم المحتوى الهادف وتعزيز دوره كشريك في المبادرات التي تسهم في بناء مجتمع أكثر وعياً ومعرفة، وتشير وثيقة النشاط التسويقي إلى أن الرعاية تنطلق من رؤية تتجاوز الخدمات المصرفية التقليدية إلى دعم المنصات الإعلامية الهادفة وإثراء الوعي المجتمعي.

طيران الجزيرة الناقل الجوي الرسمي لماراثون بنك الخليج 642 في نسخته الثانية عشرة

الجزيرة، يشكل ربط الناس جوهر ما نقوم به، وتمنحنا هذه الشراكة فرصة أخرى لجمع الناس من خلال شغف مشترك بالرياضة والصحة والمجتمع. كما يوفر الماراثون منصة مميزة لإبراز الكويت وتشجيع العدائين والزوار من مختلف أنحاء المنطقة وخارجها على المشاركة. نتطلع إلى دعم هذا الحدث والترحيب بالمشاركين القادمين إلى الكويت على متن طيران الجزيرة.»

يجمع ماراثون بنك الخليج 642 بين الرياضيين المحترفين والعدائين الهواة والعائلات وعشاق اللياقة البدنية، يشجع على الصحة والرفاهية والمشاركة المجتمعية، حيث يتيح للعدائين من مختلف المستويات المشاركة فيه.

كما سيشارك فريق من عدائي طيران الجزيرة في السباق، بما يعكس اهتمام الشركة بصحة ورفاهية فريق عملها، علاوة عن استثمارها المستمر في تعزيز العمل الجماعي، فيما ستشجع الشركة مسافريها أيضاً على التفاعل مع الحدث والمشاركة فيه. وتأتي هذه الشراكة امتداداً لدعم طيران الجزيرة المستمر للمبادرات الرياضية والثقافية والمجتمعية في الكويت، وتتكامل مع التزامها الأوسع بالمساهمة الإيجابية في المجتمعات التي تخدمها.

ومن خلال شبكة وجهاتها الواسعة انطلاقاً من مبنى ركاب الجزيرة (T5) في مطار الكويت الدولي، تواصل طيران الجزيرة تعزيز الربط الجوي المباشر بين الكويت والأسواق الإقليمية والدولية الرئيسية.



العام، حيث ستسهل وصول العدائين والزوار من مختلف أنحاء المنطقة بفضل شبكة وجهاتها الواسعة للمشاركة في الماراثون، كما ستدعم طموحنا في إبراز الكويت كوجهة لاستضافة الفعاليات الرياضية الكبرى.»

وبصفته الناقل الجوي الرسمي، ستدعم طيران الجزيرة ماراثون بنك الخليج 642 من خلال المساهمة في ربط المشاركين والزوار إلى الكويت عبر شبكة وجهاتها المتنامية في الشرق الأوسط وآسيا وأوروبا وأفريقيا.

وقال باراثان باسوبااثي، الرئيس التنفيذي لطيران الجزيرة: «يسعدنا دعم ماراثون بنك الخليج 642 الذي أصبح من أهم الفعاليات أجندة الكويت الرياضية والمجتمعية. في طيران

الرياضية والمجتمعية التي تعكس روح المشاركة والتفاعل الإيجابي.»

ومن جانبه، أثني أحمد الماجد، الرئيس التنفيذي للعمليات في شركة سافكس، مشاركة طيران الجزيرة بصفته الناقل الجوي الرسمي لماراثون بنك الخليج 642، مشيراً إلى أن هذه الشراكة ستساهم في ربط العدائين والزوار من مختلف أنحاء المنطقة بالماراثون، إلى جانب دعم الجهود الرامية إلى إبراز الكويت كوجهة لاستضافة الفعاليات الرياضية والمجتمعية الكبرى.

وقال: «صمّم ماراثون بنك الخليج 642 ليجمع الأفراد من خلال الرياضة والتجارب المشتركة وروح المجتمع. يسعدنا أن نرحب بطيران الجزيرة كناقل جوي رسمي في ماراثون هذا

كشفت طيران الجزيرة عن تعاونها مع بنك الخليج وشركة سافكس لتنظيم الفعاليات الرياضية لتكون الناقل الجوي الرسمي لماراثون بنك الخليج 642 الذي يُعد أحد أبرز الفعاليات الرياضية والمجتمعية ويقام سنوياً في الكويت، إذ تعكس هذه الشراكة التزام طيران الجزيرة بدعم المبادرات التي تجمع مختلف شرائح المجتمع في الكويت، وتشجع على اتباع نمط حياة نشط، وتساهم في إبراز الكويت كوجهة حيوية لاستضافة الفعاليات الرياضية والترفيهية الكبرى.

ورحبت نجلاء العيسى، رئيس التسويق في بنك الخليج، الراعي الرئيسي للماراثون الأكبر في الكويت والوحيد المصنف عالمياً، بانضمام طيران الجزيرة كشريك ليكون الناقل الجوي الرسمي لماراثون بنك الخليج 642، وهي شراكة تعكس التلاقي بين مؤسستين كويتيتين تجمعهما رؤية مشتركة تتمثل في خدمة المجتمع ودعم المبادرات التي تترك أثراً إيجابياً ومستداماً.

وأضافت: «نفتخر بنجاح ماراثون بنك الخليج عاماً بعد عام، وتحوله إلى منصة رياضية ومجتمعية تجمع مختلف فئات المجتمع من كل الأعمار تحت هدف واحد وهو ممارسة الرياضة وتغيير ثقافة المجتمع إلى أسلوب أكثر صحة. كما أن هذه الشراكة مع طيران الجزيرة ستدعم جهودنا الرامية إلى ترسيخ مكانة الماراثون كأحد أكبر الفعاليات الرياضية في الكويت والمنطقة، وتعزيز دور الكويت كوجهة جاذبة للأحداث

عطورات

مقاميس

maqames -perfume

55205700

بخور
النخبة

تحليب ياللي الطيب مايزهي إلا في شموخك



«بوبيان» يشارك في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي

وفد برئاسة عادل الماجد وحضور عبدالسلام الصالح لاستعراض تجربته المصرفية وبحث آفاق التعاون مع المؤسسات المالية العالمية

مسيرة نمو متواصلة ومكانة عالمية رسختها إنجازاته وريادته في التميز والابتكار والتحول الرقمي



عبدالسلام الصالح



عادل الماجد

بارزاً، يجمع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية وقيادات المؤسسات المالية والمصرفية وصناع القرار، لمناقشة آفاق الاقتصاد العالمي والتحديات التي تواجه النمو والاستقرار المالي، إلى جانب التحولات المتسارعة التي تشهدها الأسواق والقطاع المصرفي. وتوفر الاجتماعات مساحة دولية لتبادل الرؤى حول السياسات المالية والاقتصادية، والاستفادة من الخبرات المتنوعة في التعامل مع المتغيرات، ودعم فرص النمو والاستقرار على المدى الطويل، بما يمنح المؤسسات المشاركة فهماً أوسع للاتجاهات التي تعيد تشكيل الاقتصاد والصناعة المصرفية عالمياً.

** تعزيز التواصل الدولي

ويتضمن برنامج وفد «بوبيان» حضور حفل استقبال البنوك الكويتية الذي ينظمه اتحاد مصارف الكويت على هامش الاجتماعات، بمشاركة قيادات البنوك الكويتية ونخبة من مسؤولي المؤسسات المالية والبنوك العالمية والبنوك المركزية وصناع القرار. إلى جانب حضور حفل العشاء الذي تقيمه سفارة دولة الكويت لدى مملكة تايلند على شرف الوفد الكويتي المشارك، بما يعزز التواصل بين ممثلي القطاع المصرفي الكويتي والمؤسسات المالية والاقتصادية الدولية، ويفتح آفاقاً أوسع لبناء العلاقات واستكشاف فرص التعاون.

الأعمال وتجربة العملاء، ويرفع كفاءة العمليات ويدعم فرص النمو. وفي الوقت نفسه، تتيح المشاركة الإطلاع على التوجهات الاقتصادية والمالية العالمية والاستفادة منها في تطوير خطط تعزز قدرة البنك على مواكبة المتغيرات والاستعداد للمرحلة المقبلة.

وعلى هامش الاجتماعات، سيجري وفد «بوبيان» عدداً من اللقاءات الثنائية رفيعة المستوى مع كبار المسؤولين وقيادات المؤسسات المالية والبنوك العالمية، لبحث آفاق التعاون وتبادل الرؤى حول التطورات الاقتصادية والمالية والقضايا المؤثرة في مستقبل الصناعة المصرفية، بما يدعم تبادل الخبرات وتطوير حلول وممارسات مصرفية أكثر كفاءة، ويعزز قدرة البنك على تقديم قيمة مستدامة لعملائه ومساهميته والاقتصاد الوطني.

كما سيسلط الوفد الضوء على ما حققه القطاع المصرفي الكويتي من تطور في الكفاءة والمرونة والابتكار، وقدرته على مواكبة التحولات العالمية وتقديم نموذج مصرفي متطور يجمع بين الأسس الراسخة للصيرفة الإسلامية والحلول الرقمية الحديثة.

** منصة للحوار الاقتصادي العالمي

وتمثل الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي حدثاً اقتصادياً ومالياً عالمياً

يشارك بنك بوبيان في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي لعام 2026، المقرر انعقادها في العاصمة التايلندية بانكوك خلال الفترة من 12 إلى 18 أكتوبر الجاري، بوفد رفيع المستوى يتألف من نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة عادل الماجد، ويضم الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية للشركات والإدارة المالية والخزانة والإدارة القانونية في البنك عبدالسلام الصالح، وعدداً من قيادات البنك.

وتأتي هذه المشاركة تعزيزاً للحضور الدولي لبنك بوبيان، وتأكيداً لحرصه على الإسهام في الاجتماعات والمحافل الدولية المعنية بصياغة مستقبل القطاع المالي والمصرفي، مستنداً إلى مكانته العالمية المتمسكة في مجالات التميز والابتكار والتحول الرقمي، إلى جانب خبراته في الصيرفة الإسلامية. كما تتيح المشاركة إبراز مسيرة البنك في تحقيق النمو وتطوير نموذج أعماله بما يواكب التحولات التي يشهدها القطاع المالي العالمي.

وتتيح الاجتماعات فرصة لاستعراض رؤية «بوبيان» الاستباقية لمستقبل العمل المصرفي، وتسليط الضوء على مسيرته نحو التحول إلى مؤسسة مصرفية مدعومة بالذكاء الاصطناعي، بما يعيد تشكيل نموذج

بنك برقان ينال شهادة «المعيار الذهبي» من جمعية علاقات المستثمرين «ميرا» في دورتها الأولى لعام 2026

التكريم يؤكد التزام البنك بالشفافية وترسيخ ممارسات متميزة في علاقات المستثمرين وتعزيز التواصل الفعّال مع مجتمع المستثمرين

خالد الزومان: تتويجنا بشهادة «المعيار الذهبي» بنسختها الأولى تقدير مهم للتقدم الذي أحرزناه في تطوير ممارسات علاقات المستثمرين وتعكس الأهمية التي نوليها لجودة إفصاحاتنا واتصالاتنا

بنك برقان ينال شهادة MEIRA Gold Standard لعام 2026 ضمن نسختها الأولى



بنك برقان
BURGAN BANK

meira
MIRA AWARDS

شهادة «المعيار الذهبي» من جمعية علاقات المستثمرين «ميرا» لعام ٢٠٢٦



● **حصلنا على الشهادة**
يؤكد أهمية الحفاظ على نهج
منضبط وشفاف في إدارة
علاقات المستثمرين وجهودنا
لضمان إيصال معلوماتنا المالية
والمؤسسية بوضوح وفعالية

حصل بنك برقان ش.م.ك.ع. على شهادة «المعيار الذهبي» لعام 2026 من جمعية علاقات المستثمرين في الشرق الأوسط «ميرا» (MEIRA)، تقديراً لالتزامه المستمر بتطبيق معايير عالية في مجال علاقات المستثمرين، وتعزيز الشفافية والتواصل الفعال مع المستثمرين.

وأطلقت جمعية «ميرا» شهادة «المعيار الذهبي» للمرة الأولى في عام 2026 بهدف تكريم التميز في ممارسات علاقات المستثمرين والتواصل الفعال بين الشركات المدرجة والمستثمرين. وتوفر الشهادة تقييماً مستقلاً لبرامج علاقات المستثمرين لدى الشركات المشاركة، ضمن مبادرة جديدة من الجمعية تهدف إلى تسليط الضوء على الممارسات المتميزة في هذا المجال وتشجيع تبنيها على مستوى المنطقة.

ويأتي حصول بنك برقان على هذه الشهادة لتركيبه المستمر على تطوير إدارة علاقات المستثمرين وترسيخ نهج قائم على الشفافية والاستمرارية والتواصل البناء مع المساهمين والمستثمرين والمحليين. وينظر البنك إلى علاقات المستثمرين باعتبارها قناة تواصل ثنائية الاتجاه، تقوم من جهة على توفير معلومات واضحة وفي الوقت المناسب وذات صلة حول أداء البنك واستراتيجيته وأولوياته، ومن جهة أخرى على الاستماع إلى آراء مجتمع المستثمرين وفهم احتياجاته من المعلومات.

ويدعم البنك هذا التوجه من خلال الموقع الإلكتروني المخصص لعلاقات المستثمرين، والذي يوفر أدوات متطورة تتيح للمساهمين والمستثمرين والمحليين سهولة الوصول إلى النماذج المالية والعروض التقديمية للمستثمرين والتقارير السنوية والإفصاحات التنظيمية وغيرها من المعلومات الرئيسية. كما أطلق البنك خلال العام الماضي تطبيقاً مخصصاً لعلاقات المستثمرين على الهواتف الذكية، إلى جانب مجموعة من الموارد الرقمية الأخرى، بما يسهم

في تعزيز الوصول إلى المعلومات ذات الصلة وفي الوقت المناسب، ودعم التواصل الفعال مع مجتمع المستثمرين. وتعليقاً على هذا الإنجاز، قال خالد الزومان، رئيس المدراء الماليين في بنك برقان: «تمثل شهادة «المعيار الذهبي» من «ميرا» تقديراً مهماً للتقدم الذي أحرزناه في مواصلة تطوير ممارسات علاقات المستثمرين في بنك برقان. ونحن نؤمن بأن علاقات المستثمرين الفعّالة تقوم على الشفافية والاستمرارية والتواصل الحقيقي. ويعزز هذا التكريم التزامنا بتزويد مساهميننا ومستثمرينا ومحليينا بمعلومات واضحة وذات صلة وفي الوقت المناسب، مع الحرص في الوقت ذاته على أن تبقى آراؤهم وملاحظاتهم جزءاً أساسياً من حوارنا المستمر مع السوق».

وأضاف الزومان: «وتكتسب هذه الشهادة أهمية خاصة باعتبارها النسخة الأولى من شهادة «المعيار الذهبي» التي تطلقها «ميرا»، إذ تعكس الأهمية التي نوليها لجودة إفصاحاتنا واتصالاتنا، كما تؤكد التزامنا المستمر بتطوير وظيفة علاقات المستثمرين بما يواكب احتياجات مجتمع الاستثمار المتغيرة».

من جانبه، قال حمد البدر، مدير أول - الحلول الاستراتيجية والاستدامة وعلاقات المستثمرين في بنك برقان: «تؤدي علاقات المستثمرين دوراً مهماً في الربط بين الأداء المالي

والأولويات الاستراتيجية لبنك برقان من جهة، واحتياجات مجتمع المستثمرين من المعلومات من جهة أخرى. وتؤكد شهادة «المعيار الذهبي» من «ميرا» أهمية الحفاظ على نهج منضبط وشفاف ومتسق في إدارة هذا الحوار، كما تعكس الجهود المشتركة التي تبذلها مختلف قطاعات البنك لضمان إيصال معلوماتنا المالية والمؤسسية بوضوح وفعالية».

وأضاف البدر: «ننظر إلى علاقات المستثمرين باعتبارها قناة تواصل ثنائية الاتجاه. فإلى جانب مسؤوليتنا عن التواصل بشفافية حول أداء بنك برقان واستراتيجيته وتطلعاته المستقبلية، من المهم بالقدر ذاته أن نفهم وجهات نظر المستثمرين والمحليين والتطورات الأوسع في بيئة السوق. وتساعدننا الرؤى التي نحصل عليها من خلال هذا التواصل على مواصلة تطوير أسلوبنا في الاتصال وتعزيز علاقتنا مع السوق».

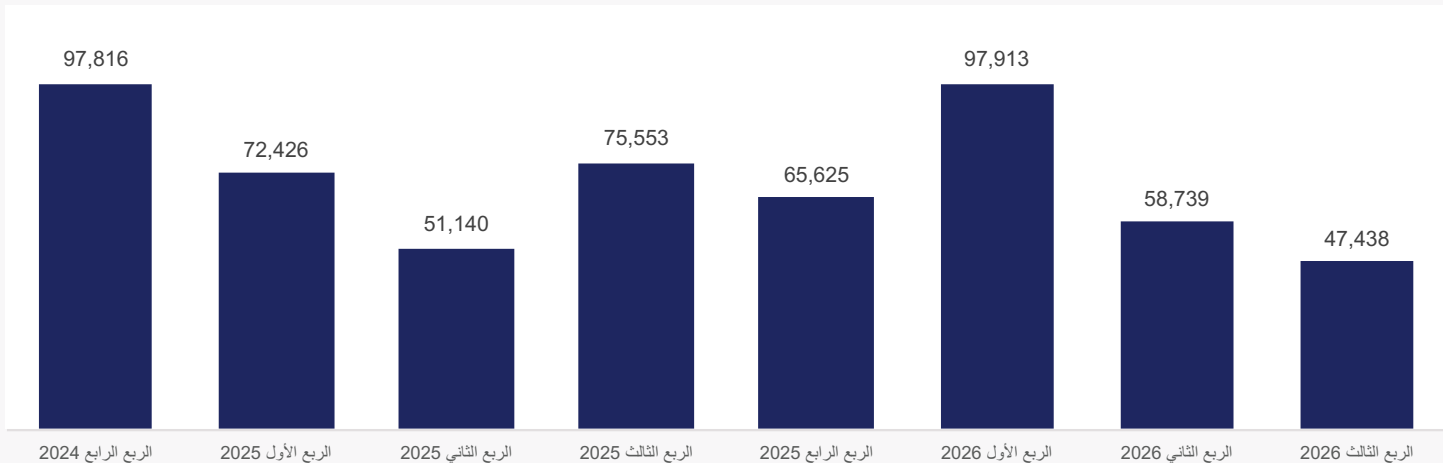
ويواصل بنك برقان التزامه بتطوير ممارسات علاقات المستثمرين والحفاظ على مستويات عالية من الشفافية والإفصاح والتواصل. ومع استمرار تطور توقعات مجتمع الاستثمار، سيواصل البنك تعزيز قنوات الاتصال وتوفير معلومات واضحة وسهلة الوصول وذات صلة للمساهمين والمستثمرين والمحليين، بما يدعم حواراً بناءً وقائماً على المعرفة مع السوق.



القيمة الحالية للمشاريع المرتقبة في الدول الخليجية نحو 2.05 تريليون دولار أمريكي

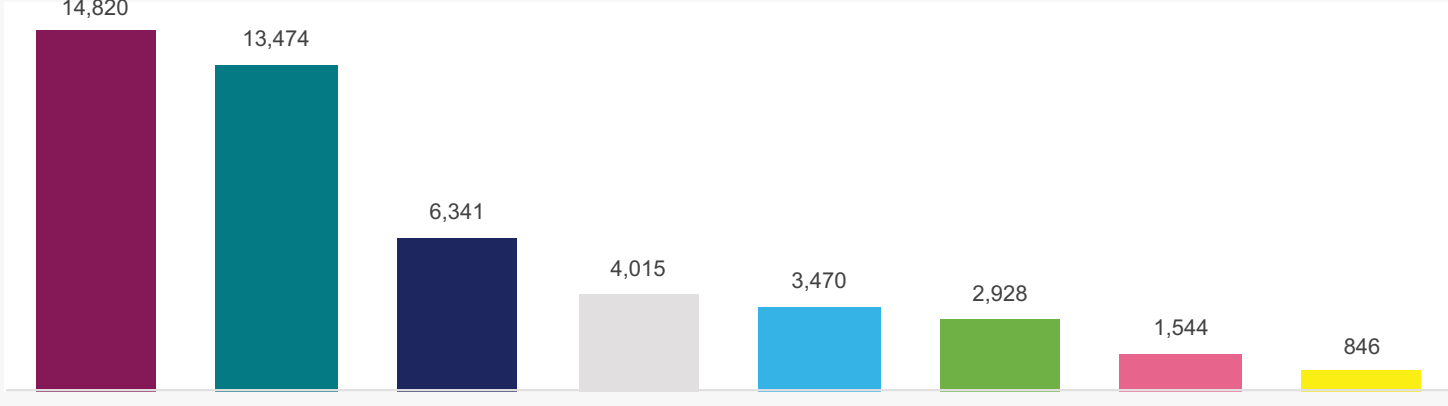
47.4 مليار دولار قيمة ترسية المشاريع في الدول الخليجية في الربع الثالث

قيمة ترسية المشاريع الخليجية حسب الربع - مليون دولار أمريكي



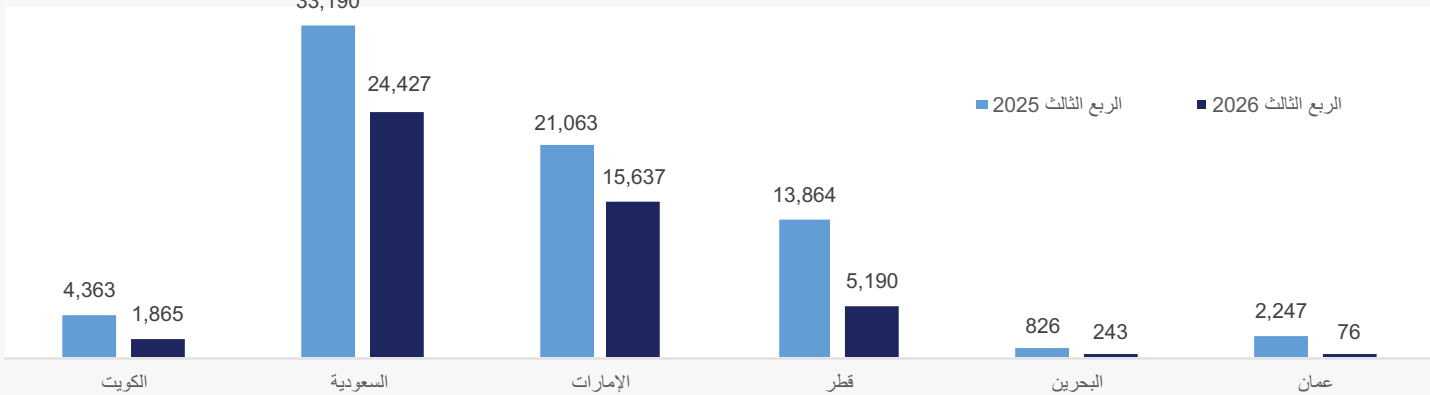
المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست

قيمة ترسية المشاريع الخليجية حسب الصناعة في الربع الثالث - 2026 (مليون دولار أمريكي)



المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست

قيمة ترسية العقود الخليجية (مليون دولار أمريكي) - الربع الثالث 2026 مقابل الربع الثالث 2025



المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست

مليار دولار أمريكي، مقابل 8.4 مليار دولار أمريكي. أما قطاع الإنشاءات، الذي سجل أعلى قيمة للعقود التي تمت ترسيته في المنطقة خلال الربع الثالث من العام 2026، فقد شهد تراجعاً سنوياً بنسبة 44.7 في المائة في قيمة العقود التي تمت ترسيته، لتصل إلى 14.8 مليار دولار أمريكي.

السعودية

كانت السعودية أكبر أسواق المشاريع في الدول الخليجية خلال الربع الثالث من العام 2026، إذ بلغت

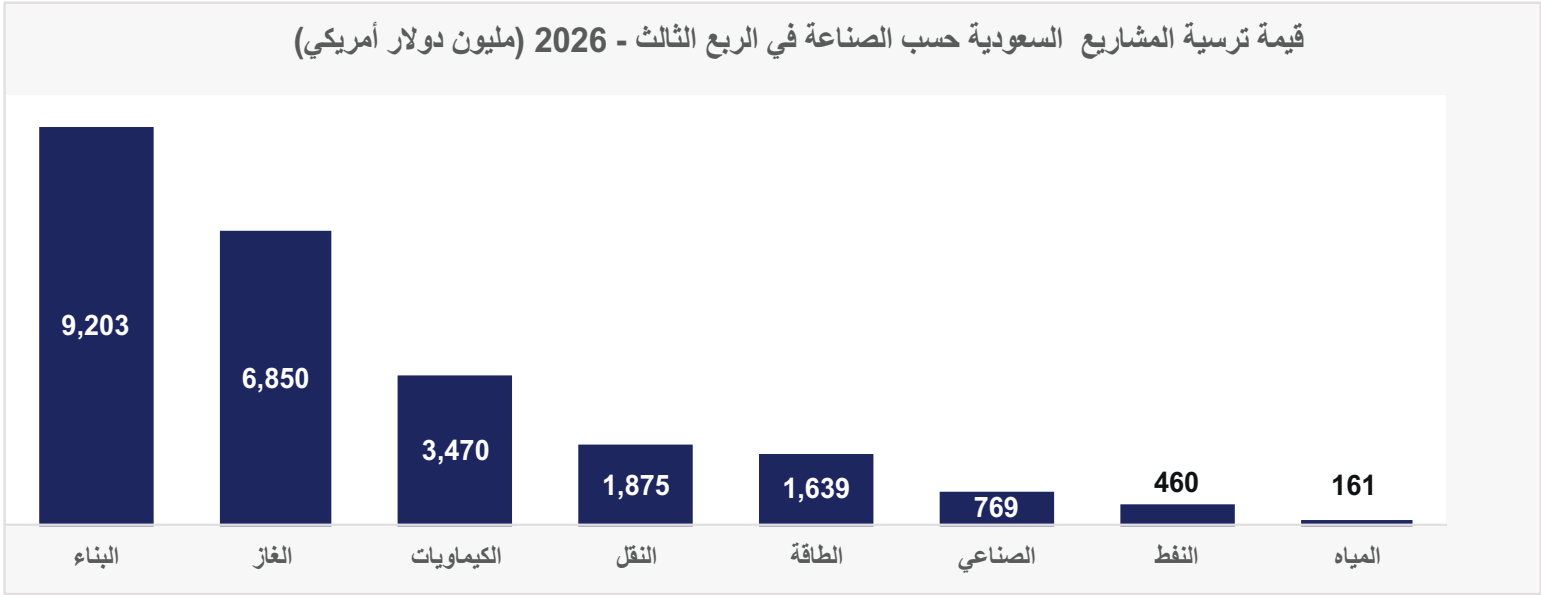
وعلى صعيد الأداء القطاعي لترسية العقود، سجل قطاعان من أصل ثماني (الكيمائيات والغاز)، نمواً سنوياً في قيمة المشاريع التي تمت ترسيته خلال الربع الثالث من العام 2026. وقفزت قيمة العقود التي تمت ترسيته في قطاع الكيمائيات بنحو خمسة أضعاف لتصل إلى 3.5 مليار دولار أمريكي، مقابل 750 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2025. وفي الوقت ذاته، ارتفعت قيمة العقود التي تمت ترسيته في قطاع الغاز بنسبة 59.9 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 13.5

قال تقرير صادر عن شركة كامكو إنفست : لقد تراجعت القيمة الإجمالية للعقود التي تمت ترسيته في الدول الخليجية بنسبة 37.2 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 47.4 مليار دولار أمريكي، مقابل 75.6 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2026. وعلى الرغم من تسجيل جميع الدول الخليجية تراجعاً على أساس سنوي خلال الربع الثالث من العام 2026، تحسّن إجمالي قيمة العقود التي تمت ترسيته في دول المجلس بوتيرة معتدلة بنسبة 2.5 في المائة خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2026، ليصل إلى 204.1 مليار دولار أمريكي، مقابل 199.1 مليار دولار أمريكي خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2025. وسجلت جميع الدول الخليجية تراجعاً سنوياً بمعدلات ثنائية الرقم خلال هذا الربع، إذ سجلت عمان أكبر انخفاض في قيمة العقود التي تمت ترسيته بنسبة 96.6 في المائة، لتصل إلى 76 مليون دولار أمريكي. وفي المقابل، سجلت السعودية أعلى قيمة للعقود التي تمت ترسيته بين الدول الخليجية، بقيمة بلغت 24.4 مليار دولار أمريكي، تلتها الإمارات بقيمة 15.6 مليار دولار أمريكي، ثم قطر بقيمة 5.2 مليار دولار أمريكي خلال الفترة ذاتها. وعلى أساس ربع سنوي، تراجعت أيضاً قيمة العقود التي تمت ترسيته في الدول الخليجية، وإن كان بوتيرة أقل نسبياً بلغت 19.2 في المائة، فيما سجلت قطر والبحرين نمواً على أساس ربع سنوي بنسبة 76.1 في المائة و4.3 في المائة، على التوالي. ويعزى التباطؤ في وتيرة ترسية العقود على مستوى الدول الخليجية بصفة رئيسية إلى تداعيات استمرار الاضطرابات الجيوسياسية الإقليمية، بما في ذلك تعطل صادرات الطاقة ومسارات التجارة في المنطقة، فضلاً عن الأضرار والهجمات التي طالت البنية التحتية للطاقة.

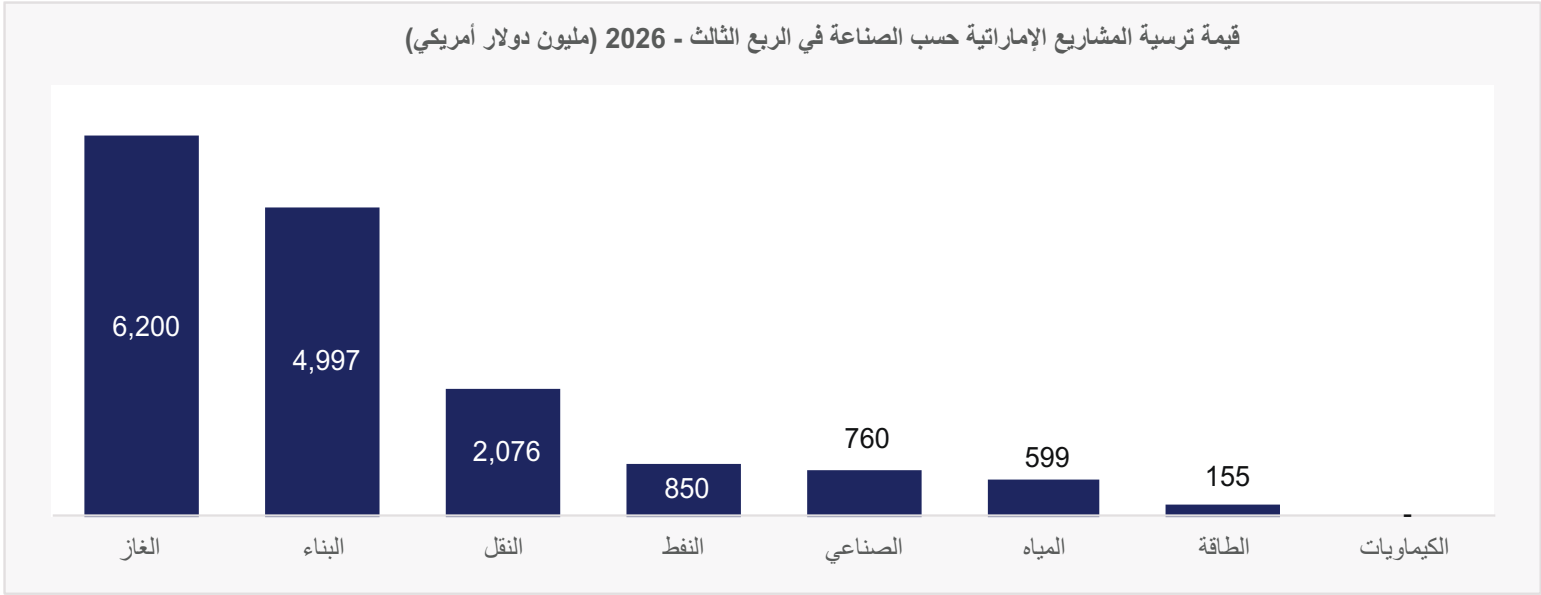
ويعزى تراجع نشاط ترسية العقود في الدول الخليجية إلى التباطؤ المتوقع والملاحظ حالياً في اقتصادات دول المجلس خلال العام 2026. ووفقاً لمعهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز (ICAEW) وأكسفورد إيكونوميكس، من المتوقع أن ينكمش اقتصاد الدول الخليجية بنسبة 6.4 في المائة خلال العام 2026، قبل أن يعاود النمو بنسبة 5.8 في المائة في العام 2027، نتيجة لتداعيات الاضطرابات الناجمة عن الصراع في المنطقة. كما يتوقع أن ينكمش قطاع الطاقة في الدول الخليجية بنسبة 26.9 في المائة خلال العام 2026، قبل أن يسجل نمواً بنسبة 25.9 في المائة في العام 2027. ومن شأن تعطل صادرات الطاقة في المنطقة أن يؤثر بصورة مباشرة على قدرة الدول الخليجية على تمويل وترسية العقود المخطط لها خلال العام 2026. ومن المتوقع أن يسجل اقتصاد السعودية، أكبر أسواق العقود في المنطقة، انكماشاً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.6 في المائة خلال العام 2026، فيما يتوقع أن ينكمش اقتصاد الإمارات بنسبة 1.5 في المائة خلال الفترة ذاتها.



قيمة العقود التي تمت ترسيبتها في المملكة 24.4 مليار دولار أمريكي



المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست



المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست



في الدولة، وبقية بلغت 6.2 مليار دولار أمريكي. ومن بين أكبر مشاريع الغاز التي تمت ترسيبتها خلال هذا الربع عقد بقيمة مليار دولار أمريكي ضمن الحزمة الرابعة من المرحلة الأولى لمشروع أم الشيف لتطوير غطاء الغاز وتعزيز الضغط السطحي، والذي منحت شركة بترول أبوظبي الوطنية «أدنوك». ويشكل هذا العقد جزءاً من عقود بقيمة إجمالية بلغت 6.2 مليار دولار أمريكي منحتها أدنوك وشركاؤها الأجانب.

وشملت أبرز المشاريع التي تمت ترسيبتها في الإمارات

أسواق المشاريع في الدول الخليجية خلال هذا الربع. وبلغت حصة الإمارات من إجمالي قيمة المشاريع التي تمت ترسيبتها في دول الخليجية خلال الربع الثالث من العام 2026 ما نسبته 33.0 في المائة، مقابل 27.9 في المائة في الفترة المماثلة من العام 2025. ومن المنظور القطاعي، استحوذ قطاع الغاز على الحصة الأكبر من المشاريع الجديدة التي تمت ترسيبتها في الإمارات خلال الربع الثالث من العام 2026، ممثلاً نسبة 40 في المائة من إجمالي المشاريع التي تمت ترسيبتها

القيمة الإجمالية للعقود التي تمت ترسيبتها في المملكة 24.4 مليار دولار أمريكي. وسجل نشاط ترسية المشاريع في المملكة تراجعاً على أساس سنوي وربح سنوي. ومع ذلك، ظل الأداء العام لترسية العقود في المملكة مستقراً نسبياً، إذ بلغت القيمة الإجمالية للعقود التي تمت ترسيبتها خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2026 نحو 73.4 مليار دولار أمريكي، مقابل 79.5 مليار دولار أمريكي خلال الفترة المقابلة من العام 2025. ويعد استمرار استثمارات أرامكو في البنية التحتية النفطية أحد الركائز الرئيسية لسوق المشاريع في السعودية، إذ خصصت الشركة ما بين 50 مليار دولار أمريكي و55 مليار دولار أمريكي للعام 2026، يوجه ما نسبته 65 في المائة إلى 70 في المائة منها تقريباً إلى قطاعي النفط والغاز. ووفقاً لمجلة ميد، أنفقت أرامكو بالفعل 12.3 مليار دولار أمريكي على عقود مشاريع النفط والغاز في قطاع المنبع منذ بداية العام 2026، استحوذ مشروع تطوير حقل الدرة للغاز على الحصة الأكبر منها.

ويأتي هذا المستوى الملحوظ من المرونة في ظل استمرار تعطل صادرات الطاقة في المملكة، بالتزامن مع استمرار التهديدات الأمنية الناجمة عن الحرب في المنطقة.

وعلى صعيد الأداء القطاعي في المملكة، جاء قطاع الإنشاءات في صدارة القطاعات من حيث قيمة العقود التي تمت ترسيبتها، بقيمة بلغت 9.2 مليار دولار أمريكي بعد تسجيل نمو سنوي بنسبة 7.6 في المائة خلال الربع الثالث من العام 2026، تلاه قطاع الغاز، الذي سجل قفزة سنوية بنسبة 80.1 في المائة لتصل قيمة العقود التي تمت ترسيبتها فيه إلى 6.9 مليار دولار أمريكي خلال الفترة ذاتها. وفي المقابل، تراجع القيمة الإجمالية للمشاريع التي تمت ترسيبتها في قطاع النفط من 3.8 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2025 إلى 460 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2026، فيما انخفضت القيمة الإجمالية للعقود التي تمت ترسيبتها في قطاع الطاقة بنسبة 83.4 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 1.6 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2026.

وشملت أبرز العقود التي تمت ترسيبتها في المملكة خلال الربع الثالث من العام 2026 عقداً بقيمة 208 مليون دولار أمريكي لتنفيذ الأعمال الميكانيكية والكهربائية والصحية في مستشفى الموسى بمدينة الخبر. ومن المشاريع البارزة الأخرى التي تمت ترسيبتها خلال هذا الربع عقد بقيمة 105.6 مليون دولار أمريكي لاستكمال أعمال الإنشاء المتبقية في مشروع مستشفى جامعة طيبة في المدينة المنورة، بما يشمل استكمال الأعمال الإنشائية، والأعمال المدنية المتبقية، وتركيبات الأنظمة الميكانيكية والكهربائية والصحية، وأعمال التجهيزات السريرية المتخصصة، والبنية التحتية للغازات الطبية، بما يتيح تشغيل المنشأة التي طال تأخر استكمالها.

الإمارات

تراجعت القيمة الإجمالية للمشاريع التي تمت ترسيبتها في الإمارات بنسبة 25.8 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 15.6 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2026، مقابل 21.1 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2025، وفقاً للبيانات الصادرة عن مجلة ميد. وعلى أساس ربع سنوي، سجلت القيمة الإجمالية للمشاريع التي تمت ترسيبتها في الإمارات تراجعاً أقل حدة بنسبة 13.5 في المائة، بما يعكس بدء تعافي سوق المشاريع الإماراتي وتكيفه مع تداعيات الحرب في المنطقة. وجاء انكماش نشاط ترسية العقود مدفوعاً بالتراجع السنوي للمشاريع التي تمت ترسيبتها في 5 من أصل 8 قطاعات خلال هذا الربع، بقيادة قطاع الإنشاءات، الذي سجل انخفاضاً سنوياً بنسبة 67.0 في المائة في قيمة العقود التي تمت ترسيبتها لتصل إلى 5.0 مليار دولار أمريكي، مقابل 15.1 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2025. وظل سوق المشاريع الإماراتي ثاني أكبر



1.9 مليار دولار أمريكي حجم المشاريع في الكويت خلال الربع الثالث

خلال هذا الربع مشروع تطوير شارع الميدان في دبي التابع لهيئة الطرق والمواصلات بقيمة 158 مليون دولار أمريكي، والذي يشمل تطوير شارع الخيل الأول امتداداً عبر طريق الخيل وصولاً إلى شارع مسقط. كما يتضمن نطاق أعمال العقد تحويل تقاطع شارع الميدان مع شارع مسقط إلى تقاطع مجسر متعدد المستويات، يوفر حركة مروية حرة في جميع الاتجاهات. ومن المشاريع الرئيسية الأخرى التي تمت ترسيبتها في الإمارات خلال الربع الثالث من العام 2026 مشروع بقيمة 150 مليون دولار أمريكي لتطوير مشروع «دبي بنينسولا»، والذي يضم مشاريع سكنية فاخرة وفندقاً ومساحات للتجزئة.

الكويت

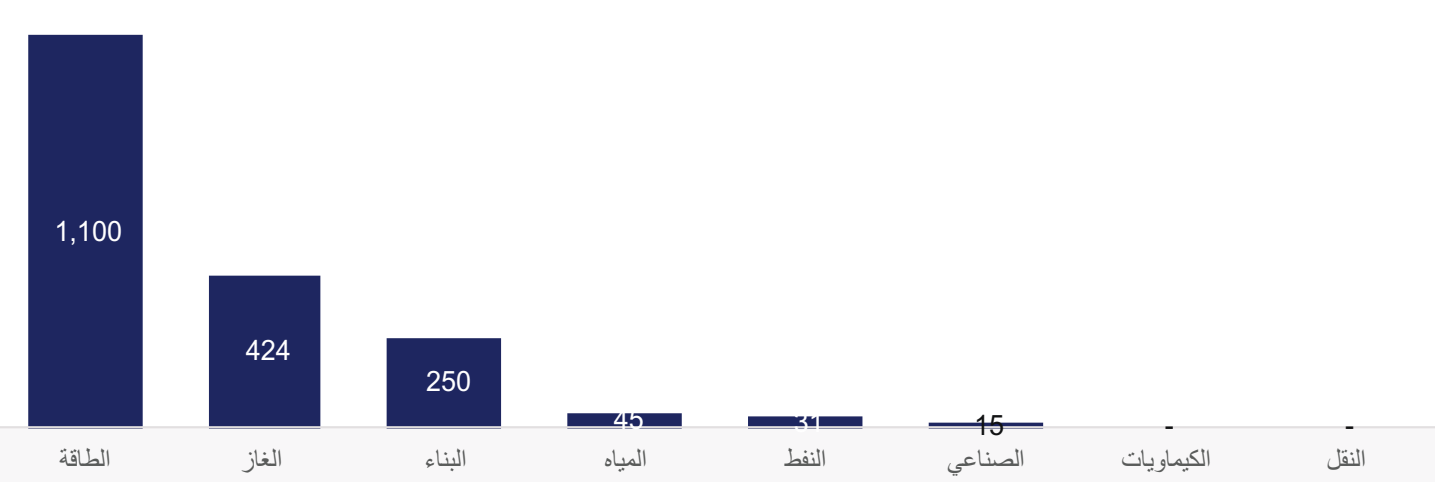
تراجعت القيمة الإجمالية للمشاريع التي تمت ترسيبتها في الكويت خلال الربع الثالث من العام 2026 بنسبة 57.3 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 1.9 مليار دولار أمريكي، مقابل 4.4 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2025، وفقاً للبيانات الصادرة عن مشاريع ميد. وبالمثل، وعلى أساس ربع سنوي، انخفضت القيمة الإجمالية للعقود التي تمت ترسيبتها في الكويت خلال الربع الثالث من العام 2026، وإن كان بوتيرة أقل حدة، مسجلة تراجعاً بنسبة 3.8 في المائة، بما يعكس أثر حالة عدم الاستقرار الناجمة عن الحرب في المنطقة. واستحوذ قطاع الطاقة على أكثر من 58 في المائة، بما يعادل 1.1 مليار دولار أمريكي، من قيمة المشاريع التي تمت ترسيبتها في الكويت خلال هذا الربع، فيما استحوذ قطاع الغاز على نسبة 22.7 في المائة (424 مليون دولار أمريكي)، من قيمة المشاريع التي تمت ترسيبتها خلال الفترة ذاتها. وفي الوقت ذاته، تضاعفت تقريباً القيمة الإجمالية للمشاريع التي تمت ترسيبتها في قطاع الإنشاءات لتصل إلى 250 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2026، مقابل 127 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2025.

وشملت أبرز العقود التي تمت ترسيبتها في الكويت خلال هذا الربع عقداً بقيمة 445 مليون دولار أمريكي ضمن المرحلة الرابعة لمشروع التوربينات الغازية بقدرة إنتاجية تبلغ 900 ميغاواط في محطة الصبية لتوليد القوى الكهربائية وتقطير المياه، والذي منحه وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة. ومن المتوقع أن يضيف المشروع 900 ميغاواط إلى القدرة التوليدية للكهرباء من خلال وحدات توربينات غازية ذات دورة مركبة يتم دمجها مع محطة توليد الكهرباء وتقطير المياه القائمة. كما يتوقع أن يشمل المشروع توريد وتركيب وتشغيل وصيانة التوربينات الغازية والتوربين البخاري ومولدات البخار لاستعادة الحرارة. ومن المشاريع البارزة الأخرى التي تمت ترسيبتها في الكويت خلال هذا الربع عقد بقيمة 379 مليون دولار أمريكي لإنشاء منشأة فصل المياه في مركز التجميع (GC-25) ومنشأة الحقن في مركز التجميع (GC-30) في شمال الكويت، بهدف زيادة الطاقة الاستيعابية لمناولة الغاز والنفط الخام ومياه الصرف. ويتضمن المشروع، من بين مكونات أخرى، تركيب فواصل رطبة ثلاثية الطور بطاقة 150 ألف برميل يومياً، ووعاء فصل للغاز منخفض الضغط بطاقة 53 مليون قدم مكعبة قياسية يومياً، وخزان موازنة لمياه الصرف بطاقة 240 ألف برميل من المياه يومياً مزود بمضخة نقل عالية السعة.

قطر

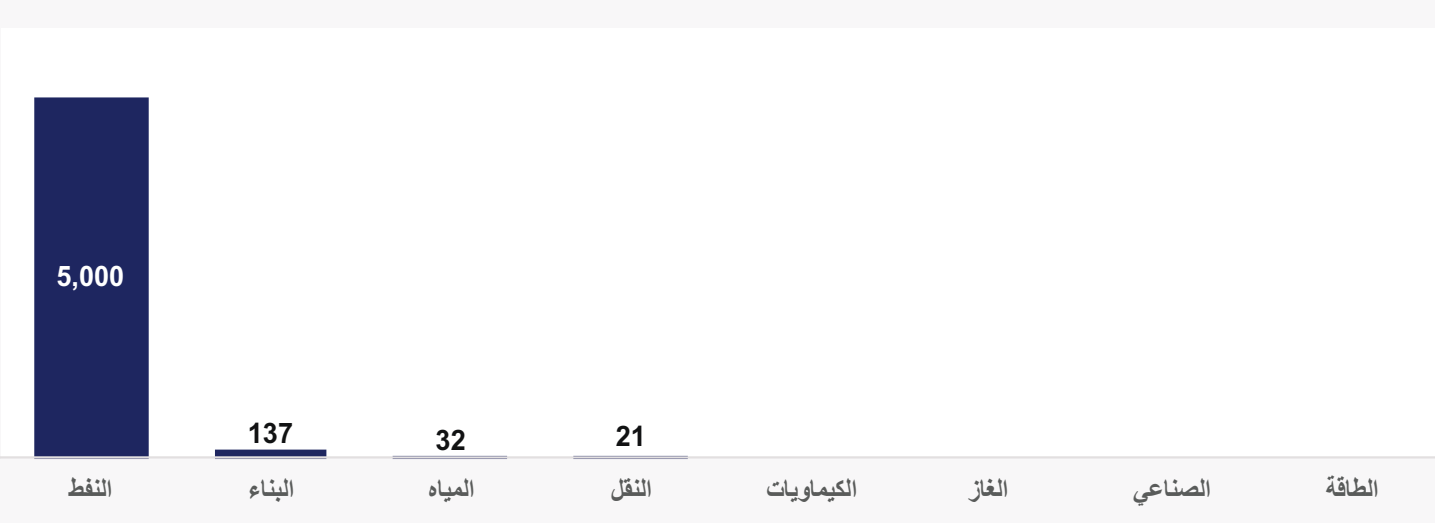
سجلت القيمة الإجمالية للعقود التي تمت ترسيبتها في قطر انكماشاً حاداً بنسبة 62.6 في المائة على أساس سنوي، لتصل إلى 5.2 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2026، مقابل 13.9 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2025، وفقاً لبيانات مجلة ميد. وفي المقابل، سجلت القيمة الإجمالية للعقود التي تمت ترسيبتها ارتفاعاً حاداً بنسبة 76.1 في المائة على أساس ربع سنوي خلال هذه الفترة، بما يعكس استمرار تعافي وتيرة ترسية العقود خلال هذا الربع.

قيمة ترسية المشاريع الكويتية حسب الصناعة في الربع الثالث - 2026 (مليون دولار أمريكي)



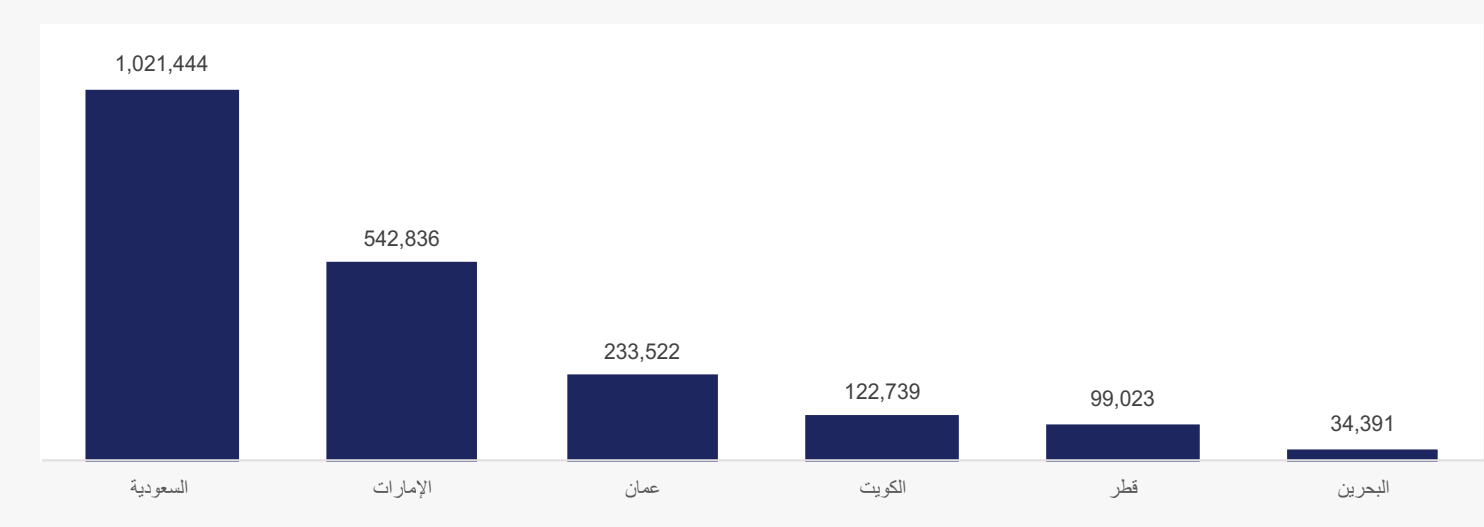
المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست

قيمة ترسية المشاريع القطرية حسب الصناعة في الربع الثالث - 2026 (مليون دولار أمريكي)



المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست

الدول الخليجية - المشاريع قيد العطاءات والمستحقة للترسية حسب الدولة - مليار دولار أمريكي



المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست

تريليون دولار أمريكي، تستحوذ السعودية على نسبة أكثر من 49.7 في المائة منها، تليها الإمارات بحصة تبلغ 26.4 في المائة من إجمالي المشاريع في المنطقة. ومن المنظور القطاعي لآفاق سوق المشاريع في الدول الخليجية، من المتوقع أن يستحوذ قطاع الإنشاءات على الحصة الأكبر من المشاريع المرتقبة بنسبة 38.3 في المائة، يليه قطاع النقل بنسبة 16.8 في المائة، ثم قطاع الطاقة الذي يتوقع أن يشكل 15.9 في المائة. ومن بين المجالات الرئيسية النشطة التي يتوقع أن تشهد تنفيذ مشاريع مخطط لها ولم تتم ترسيبتها بعد، قطاع إنشاء مراكز البيانات. ووفقاً لأحدث البيانات المتاحة لدى مشاريع ميد، يتابع سوق مشاريع مراكز البيانات في الدول الخليجية للعام 2026 أكثر من 174 مشروعاً رئيسياً قائماً ومخططاً له في السعودية والإمارات وقطر وعمان والكويت والبحرين، بقيمة إجمالية تتجاوز 93 مليار دولار أمريكي. ومن بين أبرز العقود المتعلقة بتطوير مراكز البيانات مشروع بقيمة 5 مليار دولار أمريكي لتطوير بنية تحتية رئيسية لمراكز البيانات في أوكساجون، المدينة الصناعية التابعة لنيوم. كما تعزز أمازون ويب سيرفيسز (AWS) إطلاق منطقة جديدة لمراكز بياناتها في السعودية خلال العام 2026، فيما يتوقع أن تبلغ تكلفة إنشاء وتجهيز مركز بيانات «خزنة للذكاء الاصطناعي» في عجمان بالإمارات نحو 272 مليون دولار أمريكي.

ويعزى التراجع السنوي في ترسية العقود بصفة رئيسية إلى غياب العقود المسندة في 4 من أصل 8 قطاعات خلال هذا الربع، بما في ذلك قطاعات الكيمويات والغاز والصناعة والطاقة. وسجل قطاع النفط أعلى قيمة للمشاريع التي تمت ترسيبتها في قطر، إذ بلغت 5.0 مليار دولار أمريكي خلال الربع الثالث من العام 2026، تلاه قطاع الإنشاءات بإجمالي قيمة مشاريع تمت ترسيبتها بلغت 137 مليون دولار أمريكي. وفي الوقت ذاته، قفزت القيمة الإجمالية للعقود التي تمت ترسيبتها في قطاع المياه بنسبة 220.0 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 32 مليون دولار أمريكي، مقابل 10 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2025. وشملت أبرز المشاريع التي تمت ترسيبتها خلال هذا الربع عقداً بقيمة 32 مليون دولار أمريكي منحه هيئة الأشغال العامة «أشغال» لاستكمال الأعمال المتبقية من إنشاء خط ناقل للمياه المعالجة على امتداد طريق دخان والطريق المداري، بين طريق دخان ومحطة معالجة مياه الصرف الصحي الشمالية.

آفاق نمو سوق المشاريع الخليجية

على الرغم من استمرار الصراع بين الولايات المتحدة وإيران في المنطقة، إلا أن آفاق سوق المشاريع في الدول الخليجية شهدت تحسناً على المديين القصير والطويل. ووفقاً للبيانات التي جمعتها مجلة ميد، تبلغ القيمة الحالية للمشاريع المرتقبة في الدول الخليجية نحو 2.05

«شؤون القصر» الكويتية توزع أرباحاً سنوية 11.8% عن عام 2025



أعلنت الهيئة العامة لشؤون القصر توزيع الأرباح السنوية بنسبة 11.8% عن عام 2025 على أرصدة المشمولين برعايتها، في إطار جهودها لتطوير الخدمات المقدمة لهم وتعزيز كفاءة إدارة استثمارات الهيئة. وقال وزير العدل رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لشؤون القصر، ناصر السميطة، إن توزيع الأرباح يأتي ضمن مواصلة العمل المؤسسي بما يواكب توجهات الهيئة وأهدافها الاستراتيجية، بحسب «كونا».

جاء ذلك خلال ترؤس السميطة اجتماع مجلس إدارة الهيئة، بحضور المدير العام للهيئة بالتكليف علياء الصقر وأعضاء مجلس الإدارة، حيث جرى بحث سير العمل واستعراض عدد من الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال.

وأكد السميطة أهمية مواصلة تطوير خدمات الهيئة وتعزيز كفاءة إدارة استثمارات، بما يسهم في تحقيق أفضل العوائد للمشمولين برعايتها، وبما يتوافق مع أهداف الهيئة واستراتيجيتها التطويرية للمرحلة المقبلة. وأشار إلى أن نتائج عمل الهيئة تعكس نجاح سياستها الاستثمارية وقدرتها على تحقيق عوائد متميزة ضمن إطار استثماري آمن ومتوازن، يراعي الحفاظ على حقوق المشمولين بالرعاية وتنميتها.

كما شدد على مواصلة جهود التطوير والتحسين المؤسسي، وتعزيز مبادئ الشفافية والكفاءة في الأداء. وناقش المجلس عدداً من الموضوعات والقرارات الإدارية الهادفة إلى رفع كفاءة الأداء وتحسين جودة الخدمات، إلى جانب استعراض المحضر المصدق للاجتماع السابق ومتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عنه.

تصميم مواقع الكترونية

مواقع احترافية
بريد الكتروني
دعم فني



www.MadeInKwt.com

[00965] 55550567

النفط يرتفع وسط مخاوف تعطل الإمدادات وتصاعد التوترات الجيوسياسية العالمية



ارتفعت أسعار النفط أمس ، مع تقييم المستثمرين لاحتمالات تعطل تدفقات الخام من منطقة الشرق الأوسط والولايات المتحدة، بحسب «إنفستنج».

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت القياسي بنسبة 0.9% إلى 101.50 دولار للبرميل، بينما زادت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي بنسبة 0.4% إلى 89.80 دولار للبرميل.

وفي الجلسة السابقة، تراجعت أسعار النفط في البداية نحو مستوى 97 دولارًا للبرميل، بعدما أظهرت بيانات أن منتجي النفط في الخليج تمكنوا من تجاوز مستويات ما قبل الحرب لنحو نصف شهر سبتمبر.

وأثارت هذه البيانات، إلى جانب تعهد دول مجموعة السبع الأسبوع الماضي بالإفراج عن احتياطات الطاقة الطارئة، واستئناف العمليات في خط أنابيب شرق-غرب السعودي، أملاً بتعافي إمدادات النفط من الشرق الأوسط.

لكن هذا التراجع لم يدم طويلاً، إذ ارتفع خام برنت مجدداً فوق مستوى 100 دولار، مع تزايد الحذر عقب أنباء عن تكثيف إيران هجماتها على ناقلات تمر عبر مضيق هرمز، وفقاً لمحللي «دويتشه بنك».

كما أفادت وسائل إعلام إيرانية رسمية بسماع دوي انفجار قبالة جزيرة قشم بالقرب من مضيق هرمز، ما زاد المخاوف من تعطل حركة ناقلات النفط عبر الممر المائي الحيوي، الذي أغلق فعلياً منذ فترة وجيزة بعد هجوم أمريكي-إسرائيلي مشترك على إيران في أواخر فبراير.

وتصاعدت كذلك حدة القتال بين قوات التحالف المدعومة من السعودية والمسلحين الحوثيين المدعومين من إيران في اليمن.

وكتفت القوات الحكومية والرياض ضربات الجوية

العالمية.

وقال خبراء الأرصاد إن العاصفة قد تصبح أول إعصار أطلسي في عام 2026 خلال يومين، وقد تضرب مناطق تنتج 15% من الخام الأمريكي و5% من الغاز الطبيعي في البلاد، بحسب «رويترز».

وفي سياق آخر، تراجعت مخزونات النفط الأمريكية بمقدار 2.09 مليون برميل خلال الأسبوع المنتهي في الثاني من أكتوبر، وفقاً لبيانات معهد البترول الأمريكي الصادرة الثلاثاء. وعادة ما تشير بيانات معهد البترول الأمريكي إلى اتجاه مماثل في بيانات المخزونات الأمريكية الرسمية، المقرر صدورها في وقت لاحق الأربعاء.

لاستعادة الأراضي الخاضعة لسيطرة الحوثيين، بما في ذلك مناطق قريبة من مضيق باب المندب، وهو ممر حيوي آخر لشحنات النفط الخليجية.

وقال محللو «أي إن جي»: «هناك شد وجذب واضح في الوقت الحالي بين تحسين الإمدادات من المنطقة واستمرار التهديدات التي تواجهها. ومن الواضح أن الطريقة الوحيدة لانخفاض الأسعار بشكل مستدام هي معالجة المخاطر القائمة».

وأضافوا: «في الوقت الحالي، من المرجح أن تظل السوق متوترة إزاء أي اضطرابات محتملة في الإمدادات».

وزادت عاصفة يُحتمل أن تكون قوية وتتجه نحو مناطق إنتاج النفط الأمريكية من المخاوف بشأن محدودية الإمدادات

عطورات

مقاميس

maqames -perfume

55205700

عطور
الشتاء

تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بالسعودية يتجاوز 490 مليار ريال

نمو تسهيلات شركات التمويل 21% بنهاية النصف الأول

المصرفي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في المملكة تعادل 11.4% من إجمالي تسهيلات المصارف بنهاية الربع الثاني من 2026م. وبلغت التسهيلات المقدمة من القطاع المصرفي للمنشآت المتوسطة 222.18 مليار ريال، فيما حصلت المنشآت الصغيرة على 162.69 مليار ريال، ووصلت حصة المنشآت متناهية الصغر إلى 82.74 مليار ريال بنهاية الربع الثاني من العام الجاري. وارتفعت التسهيلات المقدمة من قطاع شركات التمويل إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في السعودية بنسبة 21.4% بنهاية الربع الثاني من العام 2026م على أساس سنوي. وبلغت التسهيلات المقدمة من شركات التمويل 23.2 مليار ريال، مقابل 19.1 مليار ريال حصلت عليها المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بنهاية الربع نفسه من العام 2025م. وشكل التمويل المقدم من قطاع شركات التمويل إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر 20.5% من إجمالي تسهيلات شركات التمويل في المملكة بنهاية الربع الثاني من 2026م.



بنهاية الربع الثاني من العام الماضي. ارتفاع تسهيلات القطاع المصرفي 16% وارتفع حجم التسهيلات المقدمة من القطاع المصرفي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بنسبة 16.28% على أساس سنوي، لتبلغ 467.6 مليار ريال بنهاية الربع الثاني من 2026، مقابل 402.14 مليار ريال بنهاية الربع المماثل من العام 2025م. وكانت التسهيلات المقدمة من القطاع

من 3 إلى 40 مليون ريال أو عدد موظفيها من 6 إلى 49 موظفاً - إلى 172.25 مليار ريال، مقابل 154.3 مليار ريال بنهاية الربع ذاته من عام 2025م، لتحقيق نمواً نسبته 11.6% على أساس سنوي. كما ارتفعت التسهيلات المقدمة إلى المنشآت متناهية الصغر - يصل حجم إيراداتها إلى 3 ملايين ريال أو عدد موظفيها من 1 إلى 5 موظفين - بنسبة 44.35% إلى 86.76 مليار ريال، مقابل 60.1 مليار ريال

ارتفع حجم التسهيلات المقدمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بالمملكة العربية السعودية بنسبة 16.5% بنهاية الربع الثاني من 2026م على أساس سنوي، وبفارق يقدر بـ 69.55 مليار ريال عن الربع نفسه من العام الماضي. وأظهرت بيانات البنك المركزي السعودي «ساما»، ارتفاع حجم التسهيلات التراكمية إلى 490.8 مليار ريال بنهاية الربع الثاني من العام الحالي، مقابل 421.25 مليار ريال بنهاية الربع ذاته من عام 2025م. وارتفعت التسهيلات التراكمية، على أساس ربعي، بنحو 0.3% عن قيمتها في نهاية الربع الأول من 2026م والبالغة 489.19 مليار ريال. وبحسب بيانات «ساما»، ارتفعت التسهيلات المقدمة للمنشآت المتوسطة - يكون حجم إيراداتها من 40 إلى 200 مليون ريال أو عدد موظفيها من 50 إلى 249 موظفاً - بنسبة 12.07% بنهاية الربع الثاني من 2026م على أساس سنوي، لتبلغ 231.79 مليار ريال، مقابل 206.84 مليار ريال بنهاية الربع المماثل من العام الماضي. وارتفعت التسهيلات التراكمية الممنوحة للمنشآت الصغيرة - يكون حجم إيراداتها

عطورات
مقاميس
maqames -perfume
55205700

عطور
التجار

الإمارات تستقطب 23.5 مليار دولار استثمارات أجنبية سنوياً



مدفوعة بسياسات وحوافز استثمارية ساهمت في دعم نمو قطاعات التصنيع والتمويل والطاقة المتجددة والتكنولوجيا. وتشمل منظومة الاستثمار في الدولة أكثر من 45 منطقة حرة متخصصة قطاعياً، إلى جانب مجموعة من الحوافز التي تستهدف جذب الشركات والاستثمارات الأجنبية إلى قطاعات متنوعة.

مليار دولار خلال الفترة بين عامي 2019-2010 إلى 23.5 مليار دولار خلال الفترة بين 2020-2025، ما يعكس زيادة قوية في قدرة الدولة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية. وأشار التحليل إلى أن الإمارات، التي تُعد أكبر وجهة للاستثمار الأجنبي المباشر ضمن الدول التي شملها التحليل، رسخت مكانتها مركزاً للأعمال والخدمات اللوجستية،

سجلت دولة الإمارات ثاني أكبر زيادة في متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال النصف الأول من العقد الحالي، وفق تحليل أجرته منصة «إف دي آي انتليجنس» استناداً إلى بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «أونكتاد». وارتفع متوسط التدفقات السنوية إلى الإمارات من 9.76

العقود الآجلة للأسهم الأمريكية تتراجع مع ارتفاع النفط وعائدات الخزنة

انخفضت العقود الآجلة للأسهم الأمريكية أمس، بعد يوم واحد من وصول مؤشر «إس آند بي 500» إلى مستوى قياسي جديد، وذلك بالتزامن مع ارتفاع أسعار النفط وعائدات سندات الخزنة.

وتراجعت العقود الآجلة لمؤشر «داو جونز» الصناعي بمقدار 403 نقاط (أو 0.8%)، في حين انخفضت العقود الآجلة لمؤشر «إس آند بي 500» بنسبة 0.5%، وهبطت العقود الآجلة لمؤشر «ناسداك 100» بنسبة 0.8%.

وعادت أسعار الخام الأمريكي للارتفاع مقتربة من مستوى 90 دولار للبرميل، في حين جرى تداول العقود الآجلة لخام برنت العالمي بارتفاع يقارب 1% لتصل إلى حوالي 101 دولار للبرميل. وأدت هذه التحركات إلى استئناف صعود عوائد السندات، التي كانت قد شهدت استقراراً مؤقتاً في الجلسة السابقة، لتواصل مسار الارتفاع الذي دفعها مؤخراً إلى أعلى مستوياتها منذ عدة سنوات.

ارتفعت عائدات الخزنة القياسية لأجل 10 سنوات بأكثر من 6 نقاط أساس إلى 5.337%، بعقب تسجيل في وقت سابق من الأربعاء أعلى مستوى له منذ أبريل 2002. كما صعد عائد السندات لأجل 30 عاماً بأكثر من 7 نقاط أساس إلى 5.716%، عقب ملامسة أعلى مستوى لها منذ مايو 2002.

وتأتي هذه التحركات قبيل مزاد تعزيم وزارة الخزنة الأمريكية إجراء يوم الأربعاء لبيع سندات لأجل 10 سنوات بقيمة 39 مليار دولار. وأغلق مؤشر «إس آند بي 500» الثلاثاء فوق مستوى 7800 نقطة للمرة الأولى، مدعوماً بمكاسب شركات تصنيع الرقائق الإلكترونية، كما ساهم تراجع العائدات حينها في تعزيز أداء الأسهم.

ويترقب المستثمرون صدور محضر الاجتماع الأخير لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الذي عُقد في سبتمبر، وشهد رفع أسعار الفائدة للمرة الأولى منذ 2023، ذ من المتوقع أن يسلط المحضر الضوء على رؤية صناع السياسة النقدية للأوضاع الاقتصادية.

«فيتش»: تراجع إصدارات بنوك الخليج من الديون الدولارية 30% خلال 2026

انخفضت الإصدارات إلى نحو 59 مليار دولار خلال الأشهر التسعة الأولى

توقعت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني تراجع إصدارات بنوك الخليج من الديون المقومة بالدولار بنحو 30% خلال 2026، مع ارتفاع تكاليف الاقتراض وتباطؤ نمو الائتمان واستمرار الضبابية الجيوسياسية.

وانخفضت الإصدارات إلى نحو 59 مليار دولار خلال الأشهر التسعة الأولى من 2026، مقارنة بمستوى قياسي بلغ 102 مليار دولار في عام 2025 بأكمله، فيما تراجعت إصدارات البنوك السعودية بنحو 50%، ما خفض حصتها من إجمالي إصدارات بنوك الخليج إلى 37%، مقابل 55% في 2025.

في المقابل، ارتفعت إصدارات البنوك الإماراتية بنسبة 43%، لترتفع حصتها من إجمالي إصدارات المنطقة إلى 32%، مقارنة بنسبة 17% في 2025.

ورغم التراجع، أشارت فيتش إلى استمرار قوة الطلب من المستثمرين، متوقعة تعافي الإصدارات في 2027 إلى ما بين 70 و80 مليار دولار، بدعم من تحسن الأوضاع الجيوسياسية وعودة نمو الائتمان وتحسن ظروف التمويل.

كانت الوكالة قد قالت إن الأنظمة المصرفية في دول مجلس التعاون الخليجي تتمتع بقدرة عالية على امتصاص الصدمات، ولا تواجه مخاطر ائتمانية فورية رغم التوترات الإقليمية التي تصاعدت عقب الهجمات التي شنتها الولايات المتحدة وإسرائيل على إيران في 28 فبراير.

وتؤكد الوكالة أن تصنيفات بنوك الخليج تعتمد بالدرجة الأولى على توقعاتها بشأن قدرة الحكومات على دعم القطاع المالي، وهو ما تراه «فيتش» متاحاً حالياً، إذ تمتلك معظم دول الخليج أصولاً ضخمة توفر حماية خلال فترات الاضطراب، حتى إذا تعرضت إيرادات الطاقة لاضطرابات قصيرة الأجل.

مصارف قوية وسيولة وفيرة

وتشير الوكالة إلى أن البنوك المصنفة لديها في الخليج تتمتع بمتانة مالية عالية، مدعومة بمستويات قوية من السيولة والرسملة. وتتوقع «فيتش» أن تساعد هذه العوامل على احتواء أي مخاطر محتملة إذا لم يتجاوز الصراع فترة الشهر الواحد.

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

الاقتصادية

ALEQTISADYAH

قراءنا الأعزاء..

خدمة إرسال الواتس أب تواجه
مشاكل فنية وتحديات
في الإرسال تابعونا

عبر الحسابات التالية

قناة الاقتصادية الكويتية على واتساب



www.aleqtisadyah.com



[@aleqtisadyahkw](https://twitter.com/aleqtisadyahkw)



[@aleqtisadyahkw](https://www.instagram.com/aleqtisadyahkw)



[aleqtisadyah_kw](https://www.telegram.com/aleqtisadyah_kw)



[aleqtisadyah.com](https://www.facebook.com/aleqtisadyah.com)





Detox

YOUR BODY



Relax

YOUR MIND



Boost

IMMUNITY



Recover

FASTER



Strengthen

YOUR HEART



Renew

YOUR SKIN



97989059



Sales@sunlightenme.com



Second Day Delivery /
Instalation to Kuwait

«بيتكوين» تتراجع إلى 84,000 دولار وسط ضغوط ارتفاع أسعار النفط والعائدات

تراجعت «بيتكوين» الأربعاء تحت وطأة ضغوط ناجمة عن ارتفاع أسعار النفط وعائدات سندات الخزنة، إذ أدت احتمالية رفع الفائدة وتزايد التضخم إلى فتور الإقبال على الأصول المضاربة. وانخفضت أكبر عملة مشفرة في العالم بنسبة 1.2% إلى 84,288.6 دولار، وذلك بعد أن شهدت تحركات سريعة ضمن نطاق محدود خلال شهر أكتوبر الجاري، عقب أداء قوي في الربع الثالث. كما تراجعت أسعار العملات المشفرة الأخرى، إذ لم تنجح الآمال في إقرار تشريعات أكثر دعماً للقطاع في الولايات المتحدة في تحفيز شهية المخاطرة لدى المستثمرين.

وعلاوة على ذلك، تخلت العملات المشفرة بشكل ملحوظ عن المستويات القياسية التي سجلتها «وول ستريت»، إذ استحوذت أسهم شركات الذكاء الاصطناعي، التي تشهد صعوداً قوياً، على اهتمام المستثمرين.

وأدى الارتفاع الحاد في أسعار النفط هذا الأسبوع إلى إثارة المخاوف في سوق «بيتكوين» والأسواق المرتبطة بالمخاطرة بشكل عام، إذ ارتفعت أسعار الخام بقوة وسط تزايد القلق بشأن المزيد من اضطرابات الإمدادات الناجمة عن التوترات في الشرق الأوسط، فضلاً عن تهديد الأحوال الجوية السيئة في خليج المكسيك لمستويات الإنتاج الأمريكي.

ويساهم ارتفاع النفط في زيادة معدلات التضخم، وهو ما يُتوقع أن يدفع البنوك المركزية العالمية الكبرى إلى رفع الفائدة، وهو سيناريو يحمل آفاقاً سلبية لسوق العملات المشفرة.

وفي ظل هذه التوقعات، ارتفعت العائدات الحكومية بشكل حاد، إذ صعدت عائدات الخزنة الأمريكية القياسية لأجل 10 سنوات لتسجل أعلى مستوياتها منذ 24 عاماً.

ورغم تراجع العائدات طفيفاً هذا الأسبوع، إلا أنها ظلت قريبة من ذروتها الأخيرة، ما أبقى أسواق العملات المشفرة تحت الضغط.

الاقتصادية

ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد

50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب

من المستفيد من تدمير القطاع العقاري!!

العالم يتهاافت على المستثمر الأجنبي والعدل ترفض تسجيل العقارات للأجانب

تأخر «بيتك» في الإفصاح

صدقت «الاقتصادية» وسبقت

وتأخر «بيتك» في الإفصاح

الحكومة 20 أكتوبر

الحكومة 20 أكتوبر

الحكومة 20 أكتوبر

الاقتصادية

ALEQTISADYAH

50300624

اشترك مجاناً ليصلك العدد

50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب